# أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر

## دراسة نظرية – ميدانية


إعداد

**د. أحمد سعد محمد أبو العينين**

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والإنسانية – كليات بريدة

القصيم- المملكة العربية السعودية

dr.ahmedsaad1964@gmail.com



**المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**

**كلية التجارة – جامعة دمياط**

**المجلد الخامس - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٤**

**التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:**

**أبو العينين**، أحمد سعد محمد (٢٠٢٤). أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر: دراسة نظرية – ميدانية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(١)٢، ٣٢١-٣٨٤.

**رابط المجلة:** https://cfdj.journals.ekb.eg/

# أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر

## دراسة نظرية – ميدانية

د. أحمد سعد محمد أبو العينين

**ملخص البحث باللغة العربية:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي في مصر، وتنتمي الدراسة إلى المنهج العلمي المعاصر المستند إلى المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وطبقت على عينة قوامها ٢٠٠ من العاملين بمصلحة الضرائب المصرية، ومجموعة من مكاتب المحاسبة، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وجودة معلومات التحاسب الضريبي.

٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

**الكلمات المفتاحية:**

منظومة الفاتورة الإلكترونية، الفاتورة الإلكترونية، جودة معلومات التحاسب الضريبي، الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازي.

**مقدمة البحث:**

إن استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يساعدنا في الوصول إلى جودة معلومات التحاسب الضريبي والتي لابد وان تتسم بالثقة والترابط والتناغم مع بعضها البعض، والملائمة والوقتية، والقابلة للتحقق، والموضوعية، والدقة، والقابلية للقياس، حيث يجب أن تتسم هذه المعلومات بالقدرة على التنبؤ كأساس لحساب الإيرادات الضريبية وإمكانية المقارنة بين التوقعات للإيرادات الحالية والمستقبلية وهذه المقارنات تساعد المستخدمين وصناع القرارات في مصلحة الضرائب المصرية من تحسين العمليات التي تتم مستقبلاً بحيث يتم اتخاذ افضل القرارات لتطوير العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية في مصلحة الضرائب المصرية، مما يؤدي إلى الوصول إلى التقدير السليم للضريبة، والبعد عن التقدير الجزافي، وهذه الدراسة توضح أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، وذلك من خلال التعرف على دور جودة معلومات التحاسب الضريبي في مصر، ودورها في الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، وذلك من خلال معرفة مفهوم الفاتورة الإلكترونية، واهمية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية الحديثة في مصر، وأهم البيانات والمكونات التي يجب ان تتوافر في

الفاتورة الإلكترونية، و توضيح اهم الشروط والاحكام والضوابط والطريقة المتبعة التي يجب ان تلتزم بها المنشآت للقيام بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر، واستعراض أهم المزايا والفوائد المتوقعة من تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر، والتوضيح بالعرض والتحليل للأثار السلبية على الخزانة العامة للدولة والمجتمع من عدم الالتزام الطوعي بالفاتورة الإلكترونية والتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية، ومعرفة مدى مساهمة منظومة الفاتورة الإلكترونية في ميكنة الاعمال الضريبية، ومدى أهمية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، وأثرها على جودة معلومات التحاسب الضريبي، وأثر جودة المعلومات المحاسبية على الحد من التهرب الضريبي، ومدى مساهمة منظومة الضريبة الجديدة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر.

## أولاً مشكلة البحث:

لقد أصبحت عملية التسجيل للمعاملات المالية في ظل التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات اكثر سهولة ويسر في أي مجال من مجالات الاعمال المختلفة ، ونظراً لان اصدار الفواتير الإلكترونية يعتبر من أهم المعاملات المالية، ومن الأعباء الكبيرة التي تقع على عاتق أصحاب الاعمال، وذلك نظراً لعدم المرونة في حصرها وتحصيلها وتحليلها ، مما دعت الحاجة إلى إيجاد فكر جديد متطور، وهو العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية والذي يساعد الممولين على حصر إيراداتهم واعمالهم و كذلك تساعد مصلحة الضرائب المصرية على حصر الاعمال التي تتم داخل البلاد لحظياً، وإن ما تشهده مصلحة الضرائب المصرية حالياً من تطور هائل في ثورة الاتصالات والمعلومات التي تتم بداخل مناطقها وحداتها ومأموريتها المختلفة من تطور وميكنة الكترونية يحاكي أنظمة الضرائب في الدول الأكثر تقدماً، فيعد تطبيق المنظومة الضريبية الإلكترونية في مصر فكر حديث ، ومن هنا ظهرت مشاكل عديدة، ولكن مع الممارسة والتعلم قد يسهل على مأموري مصلحة الضرائب مواكبة كافة المستجدات الحديثة والتي تحاول مصلحة الضرائب تطبيقها حالياً، وسوف تساعد منظومة الفاتورة الإلكترونية الجديدة الممولين من التأكد من صحة الفواتير الصادرة منهم أو الاعتراض عليها وبالتالي مساعدتهم في القيام بإثبات كافة مصروفاتهم، وتكاليفهم الحقيقية، كما أن منظومة الفاتورة الإلكترونية تساعد في تخفيض الأعباء وتسهل عمليات وإجراءات الفحص الضريبي وتوفر الجهد وتسهل إجراءات احتساب الضريبة، كما ان المنظومة الجديدة تعمل على ربط الاقرارات الضريبة ومدفوعات الممول، مما يساعد في تسهيل العمليات الضريبية لمصلحة الضرائب وتحقق الميكنة الشاملة بالإضافة إلى ربط المنظومة الجديدة بمنظومة الفواتير الإلكترونية والتي تمكن مصلحة الضرائب المصرية من اعداد إقرار القيمة المضافة ونماذج الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة نيابة عن الممولين، بالإضافة إلى اجراء كافة المراسلات مع مصلحة الضرائب من خلال هذه المنظومة مما ييسر على الممولين ويخفض من الأعباء الخاصة بالإجراءات الضريبية ، كما تساهم في رفع كفاءة الإدارات الضريبية.

من خلال ما سبق تتبلور المشكلة الأساسية والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال الدراسة والعرض والتحليل والتي يمكن صياغتها بالشكل التالي:

ما هو أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي وكيفية الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

وبناء على ما سبق يمكن طرح مجموعة التساؤلات التالية:

١- ما هو أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر؟
٢- ما مدى مساهمة تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على دقة معلومات التحاسب الضريبي؟
٣- ما مدى تأثير تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على عمليات الفحص الضريبي؟
٤- ما هو أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على دور جودة معلومات التحاسب الضريبي في الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر؟

## ثانياً أهمية البحث:

إن الضرائب في مصر من اهم مصادر الدخل القومي لتمويل معظم النفقات في الموازنة العامة للدولة، وتعتبر منظومة الفاتورة الإلكترونية أحد الموضوعات الحديثة في الفكر المحاسبي المعاصر، حيث تعد خطوة هامة للوصول إلى التحول الرقمي في مصر وذلك لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م، وهذا التحول الرقمي التي تشهده مصلحة الضرائب المصرية يهدف إلى رفع كفاءة العمل بمصلحة الضرائب المصرية بكافة مناطقها ووحداتها ومأموريتها، مما يعكس أهمية التحول الرقمي فيها كأساس لتطوير العمل فيها كركيزة أساسية للتنمية وتحصيل الإيرادات الضريبية بهدف تحقيق التنمية المستدامة في مصر، ومساعدة مصلحة الضرائب المصرية على اتخاذ القرارات الرشيدة، وتحقيق قناعة وقبول الممولين والمنشآت لمنظومة الفاتورة الإلكترونية لضمان كفاءة وفاعلية واستدامة هذه المنظومة وشمولها لكافة القطاعات التجارية والصناعية في مصر والعمل على مد جسور الثقة بينهم ، بهدف مواكبة التطورات العالمية في المجال الضريبي، وتعد منظومة الفاتورة الإلكترونية خطوة أساسية لتطوير العمل بالمنظومة الضريبية، والقيام برفع كفاءة الفحص الضريبي السنوي، مما يساعد على المحافظ على حقوق الخزانة العامة للدولة، لكي تتمكن الدولة من تحقيق خطط التنمية المستدامة، وتحسين مستوى الشعب المصري وتطوير الخدمات المقدمة لهم، وسوف يحدث تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية في مصر طفرة هائلة في الربط بين المنظومة الضريبية المستحدثة والممولين والمنشآت الصناعية والتجارية والتيسير عليهم في مختلف تعاملاتهم التجارية، والسيطرة على الاقتصاد الغير رسمي (السوق الموازي) وحصره والقضاء عليه وادخاله في الاقتصاد الرسمي للبلاد والقضاء على التهرب الضريبي في مصر، وتنمية كافة الإيرادات الضريبية مما يساعد على تطبيق مبدأ العدالة الضريبية بين الممولين والمنشآت ، مما يؤدي ذلك إلى سرعة الاجهاز على كافة الإجراءات الضريبية، وإن العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية يعمل على انشاء نظام مركزي تستطيع مصلحة الضرائب المصرية من المتابعة والسيطرة على كافة التعاملات التي تتم بين المنشآت وبعضها البعض، والتحقق من صحة ودقة البيانات لمصدر الفاتورة الإلكترونية والمتلقي لها وكافة محتوياتها لحظة اصدارها، وذلك من خلال استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية المستحدثة، وأن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والايصال الالكتروني سوف يساهم في سرعة الاجهاز على فحص كافة الملفات الضريبية، وسرعة التحصيل الضريبي وذلك للحفاظ على حقوق الخزانة العامة للدولة.

## ثالثا أهداف البحث:

يهدف هذه البحث إلى دراسة أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، وذلك من خلال العمل على تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على الفاتورة الإلكترونية، ومنظومة الفاتورة الإلكترونية، وفوائدها، وإمكانية تطبيقها في مصر.
٢- توضيح أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في زيادة كفاءة عمليات الفحص الضريبي السنوي، وتقليل التقدير الجزافي للملفات الضريبية.
٣- توضيح أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية للوصول إلى معلومات عن التحاسب الضريبي أكثر جودة ودقة وموضوعية.
٥- توضيح أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي في الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي والقضاء على السوق الموازي في مصر.

## رابعاً فروض البحث:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وجودة معلومات التحاسب الضريبي.
٢- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

## خامساً حدود البحث:

التزمت الدراسة بالحدود التالية:

١- **حدود موضوعية**: حيث التزمت الدراسة بمفهوم منظومة الفاتورة الإلكترونية، وبيان أثر تطبيقها على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، دون الوقوف على تأثير منظومة الفاتورة الإلكترونية على الممولين والمنشآت من حيث قبول أو الرفض، كما اقتصرت الدراسة على العاملين في مصلحة الضرائب المصرية من مأموري الضرائب ومراجعي الضرائب ومديري مأموريات الضرائب، ومجموعة من مكاتب المحاسبة والتدقيق المحاسبي بأحد المدن.

٢-**حدود بشرية**: حيث طبقت الدراسة على عينة قد بلغت (٢٠٠) فردا من مأموري الضرائب ومراجعي الضرائب ومديري مأموريات الضرائب بمصلحة الضرائب المصرية، بأحد المناطق الضريبية ومأموريتها الثلاثة، الجان الداخلية، ولجان الطعن الضريبي، الإرشاد الضريبي، لجان فض المنازعات الضريبية، إدارة التوجيه والرقابة بمصلحة الضرائب المصرية، ومجموعة من مكاتب المحاسبة والتدقيق المحاسبي بأحد محافظات مدن القناة دون غيرها.

٣-**حدود زمنية**: تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال عام ٢٠٢٣م.

## سادساً منهج البحث:

سوف يرتكز هذا البحث على المنهج العلمي المعاصر المستند إلى المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي حيث أن المنهج الاستقرائي يهتم بجمع المعلومات والموضوعات المتعلقة بالدراسة، والمنهج الاستنباطي يعتمد على التفكير المنطقي لمحاولة استخلاص النتائج بشكل منطقي، باعتبارهما أحد المناهج العلمية المستخدمة في العلوم الاجتماعية وذلك من خلال توضيح أهمية تطبيق الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي، والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

وسوف يتم ذلك من خلال:

●الدراسة المكتبية وذلك بالرجوع إلى الكتب والبحوث والدوريات العلمية والرسائل العلمية وذلك في بناء الإطار النظري وتحقيق أهدافه.

●الحصول على البيانات الأولية اللازمة لعمل هذه الدراسة من خلال الاستبيان، حيث يتم إعدادها وتحليلها باستخدام برنامج (spss) برنامج الحزم الإحصائية التي تستخدم لتحليل العلوم الاجتماعية وذلك لاختبار صحة الفروض.

●تم تحديد مجتمع الدراسة من مجموعة من مديري ومراجعي ومأموري الشعب المختلفة التي تتمثل في (شعب الحصر والمعلومات والفحص والحجز والتحصيل) في عدد من مأموريات الضرائب بمصلحة الضرائب المصرية، ومجموعة من مكاتب المحاسبة ومراجعة الحسابات، والذين شكلوا جميعا عينة هذه الدراسة، حيث تم الحصول على البيانات الأولية لهذه الدراسة من خلال إعداد الاستبانات وتوزيعها على عينة الدراسة، ومن ثم تم جمعها وتحليل بياناتها باستخدام برنامج (spss) برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وذلك لاختبار صحة فروض الدراسة.

## سابعاً الدراسات السابقة:

### (أ) الدراسات العربية:

١- دراسة (سالم، ٢٠١٥)[١] يهدف هذا البحث إلى القيام بإجراء دراسة تحليلية للجوانب المتعلقة بالفحص الضريبي الالكتروني للقيام بتنفيذ العديد من إجراءات الفحص الضريبي في اسرع وقت بالإضافة على دقة عمليات الفحص وزيادة الحصيلة وتقليل تكلفة التحصيل وعدم تأخير الفحص الضريبي السنوي وحصر المتأخرين عن تقديم الاقرارات الضريبية، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الفحص الضريبي الالكتروني يؤدي إلى القيام بالعديد من إجراءات الفحص الضريبي بدقة وسرعة عالية مما يترتب عليها عدم التأخير في عمليات الربط والتحيل الضريبي وعدم سقوطها بالتقادم، كما يؤدي إلى الفحص و سهولة حصر المجتمع الضريبي، ويودي ايضاً إلى انخفاض تكلفة التحصيل وزيادة الحصيلة، وعمل قاعدة بيانات لدى مصلحة الضرائب، وحفظ البيانات والمعلومات مما يمكنها من استرجاعها في أي وقت مما يؤدي إلى سهولة الوصول إلى كافة البيانات اللازمة في الوقت المناسب.

٢- دراسة ( داؤد، ٢٠١٥ )[٢] حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إجراءات التدقيق الضريبي في اكتشاف ظاهرة التهرب الضريبي، والقيام بتحديد الصعوبات التي تواجه

---

[١] - سالم، طاهر علي، " دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة (المتعلقة) بالفحص الضريبي الالكتروني"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد السادس، العدد الأول، اكتوبر ٢٠١٥م، ص: ص ٢٧٦: ٣٠٢.

[٢] - دأود، سليمان الدالي داود، دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي_ دراسة ميدانية في مديرات المال بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الأول، ٢٠١٥م، ص: ص ٢٧٧: ٣٠٠.

عمليات التدقيق الضريبي في سوريا، واقتراح الآليات التي تساعد في عمليات التدقيق الضريبي لاكتشاف حالات التهرب الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين القيام بتخطيط عمليات التدقيق الضريبي والكشف عن ظاهرة التهرب الضريبي، ووجود علاقة ارتباط بين عملية التحقق من الدفات والسجلات المحاسبية وعملية جمع ادلة الاثبات، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المبادئ والمعايير التي يستند عليها مأموري الضرائب في عملية تحقيق الضريبة وأداء اعمال المراجعة الضريبية واعداد تقريره وإمكانية الكشف عن ظاهرة التهرب الضريبي.

٣- دراسة (شحاته، ٢٠٢٠م)[٣] حيث هدفت هذه الدراسة القيام بدراسة وتحليل دور تفعيل آليات التحول الرقمي كأساس لتعزيز الشمول المالي للعمل على تطوير المنظومة الضريبية وبيان انعكاساتها على الحد من التهرب الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اصلاح التشريعات الضريبية، وتحسين النظم الضريبية من خلال ميكنة النظام الضريبي المصري وذلك لضبط المجتمع الضريبي، وتحصيل حقوق الخزانة العامة للدولة والحد من التهرب الضريبي.

٤- دراسة (حسين، ٢٠٢٠)[٤] حيث هدفت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كلاً من مستوى غموض التقارير المالية و أداء المسئولية الاجتماعية ودرجة ممارسات التهرب الضريبي وبين احتمال حدوث خطر الانهيار في المستقبل لسعر سهم المنشأة من جهة، وتأثير مستوى جودة آليات الحوكمة عند القيام بإدخاله كمتغير منظم لتلك العلاقة، و توصلت الدراسة إلى وجود دلالة إحصائية على أن احتمال حدوث خطر الانهيار في المستقبل لسعر سهم المنشأة و يرتبط بعلاقة إيجابية وذات تأثير معنوي مع كل من مستوى غموض التقارير المالية ودرجة ممارسات التهرب الضريبي، بينما لا يوجد علاقة ذات تأثير معنوي مع أداء المسئولية الاجتماعية، ويوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مستوى غموض التقارير المالية وأداء المسئولية الاجتماعية، ودرجة ممارسات التجنب والتهرب الضريبي.

٥- دراسة (الميهي، السطويسي، السوداني، ٢٠٢٢م)[٥] حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل آليات التحول الرقمي في الفحص الضريبي الالكتروني واثره على تطوير العمل

---

[٣] - شحاتة، محمد موسى علي، دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر٢٠٣٠م، بين حتمية التغيير ونتائج التطبيق، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد السادس، العدد١، مايو- يونية ٢٠٢٠م ص: ص ١-٦٢.

[٤] - حسين، علاء علي احمد، تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، وأداء المسئولية الاجتماعية، وممارسات التجنب الضريبي، وبين خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، عام ٢٠٢٠م، ص: ص ١: ٦٧.

[٥] - الميهي، رمضان عبد الحميد، البسطويسي، مروة أحمد، السوداني، ايمان قضب، أثر تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠"دراسة

بالمنظومة الضريبية، وقامت بدراسة لتجار بعض الدول التي قامت برقمنة المنظومة الضريبية ومحاولة الاستفادة منها لتطوير المنظومة الضريبية في مصر، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة القيام بإصلاح النظام الضريبي المصري وتحسينه وذلك من خلال محاولة الاستفادة من آليات التحول الرقمي.

٦- دراسة (عوض، ٢٠٢٠)[٦] حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية وعلى مدى اعتماد الإدارة في استخدام هذه النظم في تدعيم خططها ورقابة عملياتها وتوصلت الدراسة الى أن المنشأة تقوم بإعداد تقارير مالية دورية، وانه توجد علاقة طردية بين حجم المنشأة وتطور نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة فيها، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توافر الخبرة في القيام باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لمعدي ومستخدمي التقارير المالية و أن التقارير المالية التي أعدت في هذه الدراسة وفق نظم المعلومات المحاسبية تساعد في القيام باتخاذ قرارات سليمة وصائبة.

٧- دراسة ( القناوي، ٢٠٢٢)[٧] حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر استخدام الفاتورة الإلكترونية والإقرار الضريبي الإلكتروني على جودة عمليات الفحص الضريبي والحد من التهرب الضريبي المتعمد ،

وقد توصلت النتائج التأكيد على ضرورة استخدام النظم الإلكترونية في اصدار الفاتورة وتقديم الاقرارات وعملية الفحص الضريبي حيث يسهل ذلك من اجراءات ربط الضريبة وتحصيلها وبالتالي يتم توفير الوقت والجهد المبذول وزيادة الحصيلة الضريبية بما يترتب عليه زيادة إيرادات الخزانة العامة الدولة، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحسين العلاقة بين الممولين ومصلحة الضرائب وتغيير النظرة السلبية الموجودة عن الفاحص الضريبي والبعد عن التعقيد والروتين وتسهيل الإجراءات في العمل الضريبي، بحيث يمكن للمولين تقديم اقرارتهم الضريبية، و القيام بدفع فروق الضريبة المستحقة عليهم وفقا للربط الضريبي الكترونياً.

---

ميدانية "، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، مارس ٢٠٢٢م، ص ٣٤٤

[٦] - محمد، سلوى درار عوض، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركة الاتصالات STC، مجلة ريادة الاعمال الإسلامية، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٢٠م، ص: ص ٨٥: ١٣٠.

[٧] - القناوي، رقية محمود محمد، أثر استخدام الفاتورة الالكترونية والاقرار الضريبي على جودة الفحص الضريبي والحد من التهرب الضريبي، دراسة ميدانية، رسال دكتوراة غير منشورة، كلية الجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢٢م، ص ١١٧.

## ( ب) الدراسات الأجنبية:

١- دراسة (Philippe Caluwaerts, 2010)[٨]هذه الدراسة بعنوان نحو إطار أوروبي للفوترة الإلكترونية و لماذا يجب على الشركات ومقدمي الخدمات والمستهلكين التحول إلى الفواتير الإلكترونية وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح إمكانات تقبل السوق الاوربي للفواتير الإلكترونية ، والتي من المتوقع أن تغير طريقة تبادل التجاري بين منشآت الأعمال والمستهلكين لفواتيرهم في الاعوام القادمة، وتوضح هذه الدراسة سبب أهمية النظر إلى ما وراء التبادل الخالص للفواتير الإلكترونية بين اطراف التعامل، حيث أن معظم الفوائد المتوقعة للمنشآت من التكامل التام وأتمتة الشراء و دورة الدفع (الفواتير الإلكترونية بالمعنى الواسع)،هذه الفوائد و التي تشمل توفير التكاليف للمنشآت، وتوفير الوقت والراحة الإضافية للمستهلكين، و يمكن أن تحقق فوائد كبيرة لاقتصاد الاتحاد الأوروبي ككل ، واوضحت الدراسة تنافس مقدمي خدمات الفاتورة الإلكترونية، وقيامها على مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال ،كما تسألت الدراسة لماذا الإقبال على الفواتير الإلكترونية متواضعًا حتى الآن؟، وما هو التطوير المطلوب على مستوى الاتحاد الأوروبي لتعزيز استيعاب الفواتير الإلكترونية، واوصت الدراسة بالاهتمام بالتوصيات المقترحة من فريق الخبراء الأوروبي، والتي يمكن أن تنشئ إطارًا أوروبيًا للفوترة الإلكترونية، حيث يتم قبول الفواتير الإلكترونية قانونًا من قبل جميع السلطات الضريبية ويمكن تداولها بطريقة رخيصة وسهلة بين الأطراف التجارية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، واوضحت الدراسة ايضاً أن هناك إطار تنظيمي جديد في طريقه لضمان المساواة في المعاملة بين الفواتير الورقية والإلكترونية، واوضحت الدراسة ايضاً أن هناك تطوير للمعيار الدولي ، وظهور مبادرات لزيادة و تعزيز قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة ، مما يضمن تمكين جميع الأطراف التجارية من الوصول إلى بعضها البعض، وتختتم الدراسة بالتطرق إلى الفرص المتاحة أمام مقدمي الخدمات والبنوك لجعل الفواتير الإلكترونية هي الطريقة السائدة في تبادل الفواتير، خاصة من خلال التركيز على شريحة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢- دراسة ( Zhang Bin & Wang Shuhua, 2017 )[٩]حيث اوضحت هذه الدراسة إلى أن الفاتورة الإلكترونية وتطبيقها ارتباطًا ترتبط وثيقًا بتطور التجارة الإلكترونية العالمية وظهور عصر الاقتصاد الرقمي، وتوضح هذه المقالة استخدام الفاتورة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي ومنطقة تايوان الصينية والصين، حيث تتنوع وجهات النظر البحثية عن الفواتير الإلكترونية في الصين ودول أخرى، وهذه الدراسات لها طابع منظم ومنهجي، وطرح فيها

---

8 - Philippe Caluwaerts, Towards a European electronic invoicing framework: Why businesses, service providers and consumers should switch to e-invoicing, Journal of Payments Strategy & Systems, 4 (3), 231-241 (2010).

9 - Zhang Bin & Wang Shuhua, The influence of e-invoice on tax collection and tax reform in china, Journal of Tax Reform T. 3, No. 3. , pp. 158:169, 2017.

الكثير من الاقتراحات والتدابير لتطبيق وإدارة الفاتورة الإلكترونية، ونظراً لان معظم الأبحاث ذات الصلة تتجاهل الترابط والترويج العملي للفاتورة الإلكترونية، وتأثير الفواتير الإلكترونية على تحصيل الضرائب والإصلاح الضريبي.

وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير للفواتير الإلكترونية على تحصيل الضرائب، حيث أن الفاتورة الإلكترونية تساعد في تعزيز الضرائب في مجال التجارة الإلكترونية، وتوفير التكاليف، وتعزيز حماية البيئة، وتحسن كفاءة تحصيل الضرائب وإدارتها، وإضفاء الطابع المعلوماتي على الإدارة الحكومية، وعلى الرغم من أن الترويج لتطبيق الفاتورة الإلكترونية في الصين قد حقق بعض النجاح، إلا أنه لا تزال هناك بعض المشاكل، مثل عدم وجود فهم متعمق للفاتورة الإلكترونية، وهناك مشاكل في السداد وفي عملية طباعة الفاتورة الإلكترونية، وهناك فجوة بين تطبيق الفاتورة الإلكترونية ونموذج الإدارة الحالي للفاتورة الإلكترونية.

٣- دراسة (Nikmatul & Lesta, 2019)[١٠] حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى فاعلية الفاتورة الإلكترونية وتأثيرها في المدفوعات الضريبية، وتوضيح اثر القيود على هذه المنظومة في دولة إندونيسيا، وتوصلت الدراسة إلى أن منظومة الفاتورة الإلكترونية مازلت اقل كفاءة واقل فاعلية ، وذلك نتيجة للأخطاء في المعلومات ، وقلة الوعي الضريبي لدى الممولين ، وضعف قدرات التقنية التكنولوجية هناك.

٤- دراسة ( Josef Horák et al., 2020 )[١١] حيث هدفت هذه الدراسة إلى القيام بدراسة مقارنة لعدد من دول الاتحاد الأوربي ، وذلك من زاوية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، حيث قامت بتحليل بيانات الفواتير الالكتروني في هذه البلاد، وتوصلت النتائج أن هناك عدد عشر من الدول الاتحاد الأوربي لا يوجد لها قوانين وتشريعات معمول بها وسارية فيها لتنظم تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، وان عملية التسجيل كانت طواعية من الممولين في عدد ١٢ دولة من دول الاتحاد الأوربي في هذه المنظومة للتعامل مع المنشآت والجهات الحكومية.

٥- دراسة ( Anh Huu, et al., 2020 )[١٢] حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العوامل التي تؤثر على تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية ، وتوصلت الدراسة إلى ان هناك فوائد من تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، بالإضافة إلى سهولة استخدام هذه المنظومة، وهذا

---

10 - Nikmatul Laillyah and Lesta, Effectiveness of E-Billing ststem in tax payments for taxpayers, Economics development analysis journal 8 (4), 2019, pp.267:280.

11 - Josef Horák et al., Electronic Invoicing Adoption within the European Union, International Atlantic Economic Society, 4 September 2020, Int Adv Econ Res (26),pp.449–450.

12 - Anh Huu, et al., Determinants of E-invoice Adoption: Empirical Evidence from Vietnam, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 7 No 7, 2020, pp. 311: 321.

من أهم العوامل التي تعطي شكل إيجابي على سلوك المستخدمين لهذه المنظومة، وأوضحت النتائج ايضاً أن من ضمن العوامل المؤثرة علي منظومة الفاتورة الإلكترونية تتمثل في عدد من العوامل أهمها نموذج تبني التكنولوجيا، ونظرية انتشار الابتكار، ونظرية السلوك المخطط.

٦- دراسة ((Mirza Maulinarhadi,et al., 2020 [١٣] حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح واظهار العوامل التي تؤثر على رضا الممولين على استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية في بيئة وعصر التكنولوجيا الحديثة الناشئة، وتوصلت الدراسة إلى ان جودة الخدمة المقدمة للمولين، والفوائد العائدة من تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤثران بشكل ايجابي على رضا الممولين من تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية.

٧- دراسة (Uyar et al., 2021) [١٤] حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التحول الرقمي للخدمات الحكومية والتهرب الضريبي، وذلك من خلال استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة، وتوصلت النتائج إلى ان التحول الرقمي ورقمنه الخدمات الحكومية أصبح لها تأثير على التقليل والحد من حالات التهرب الضريبي في هذه البلاد التي تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير.

ويرى الباحث أن كل الدراسات السابقة لم تتناول أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، مما يميز هذه الدراسة عن سابقتها في توضيح اثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، والايصال الالكتروني في مصر لمساعدة النظام الضريبي المصري في انتاج معلومات محاسبية جيدة تساعده في رفع جود معلومات التحاسب الضريبي للمولين والمنشآت سواء كانت تجارية أو صناعية، وذلك للوصول إلى الحد من التهرب الضريبي واثاره السلبية التي توثر على موارد الدولة وحقوق الخزانة العامة في مصر

## ثامنا خطة البحث:

وسوف يتضمن البحث المباحث التالية:

**المبحث الأول**: أهمية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي في مصر.

**المبحث الثاني**: دور جودة معلومات التحاسب الضريبي في الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

---

[13] - Mirza Maulinarhadi, et al., Determinant Factors of Taxpayer Satisfaction in Using the Electronic Tax Invoice Number (E–NOFA) in the Emerging Technology Era, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 191, 2020,pp.184:189.

[14] - Uyar, A., Nimer, K., Kuzey, C., Shahbaz, M., & Schneider, F, (2021), "Can e-government initiatives alleviate tax evasion? The moderation effect of ICT", *Technological Forecasting and Social Change*, vol.166, pp.1-13.

## المبحث الأول

## أهمية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي في مصر

### مقدمة:

تعتبر الفاتورة الإلكترونية هي وثيقة رقمية الكترونية موحدة معترف بها من مصلحة الضرائب المصرية تستخدم لأثبات عملية بيع السلع والخدمات المختلفة وتشمل كل وثيقة على توقيع الكتروني خاص بها يوضح فيها هوية الموقع، وذلك لمنع التزوير والتزييف، وذلك لضمان الأمان والخصوصية، وكذلك منظومة الفاتورة الإلكترونية الحديثة في مصر تعتبر بمثابة إجراء جديد يقوم بتحويل العملية التقليدية لإصدار فواتير الشراء من عملية يدوية بحته إلى عملية الكترونية كاملة.

وسيتناول الباحث في هذا المبحث النقاط التالية:

١- مفهوم الفاتورة الإلكترونية.
٢- منظومة الفاتورة الإلكترونية الحديثة في مصر.
٣- البيانات والمكونات التي يجب ان تتوافر في الفاتورة الإلكترونية.
٤- الشروط والاحكام والضوابط والطريقة المتبعة التي يجب ان تلتزم بها المنشآت للقيام بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر.
٥- المزايا والفوائد المتوقعة من تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر.
٦- الاثار السلبية الناتجة عن عدم الالتزام الطوعي بالفاتورة الإلكترونية.

### اولاً: مفهوم الفاتورة الإلكترونية.

الفاتورة الإلكترونية هي القيام بعملية تحويل الفواتير الورقية التي يصدرها التاجر إلى صورة رقمية، ويرى (راضي، ٢٠٢٢م)[١٥] أن الفاتورة الإلكترونية هي تحويل الفواتير الوقية إلى صورة رقمية حديثة، حيث يتم تلقيها ومراجعتها واعتمادها من قبل مصلحة الضرائب المصرية وذلك لحظة تسجيلها، وتخضع الفاتورة الإلكترونية للمراجعة الشكلية ، وذلك من حيث توافر كافة البيانات، ومصداقية ملكيتها للمنشآت المصدرة لها، وذلك بمطابقتها بالختم الالكتروني لها، ويعتمد عليها عن طريق إعطاء كود لكل مستند يثبت حجية هذه الفاتورة الإلكترونية قانونياً وذلك لاتخاذ الإجراءات الضريبية عليها

ويرى (Hyung Chul,2016)[١٦] أن الفاتورة الإلكترونية هي مستند تجاري يقوم البائع بإصدارها للعميل بالسعر والكمية المتفق عليها بحيث يتضمن هذا المستند الضرائب والمعلومات الأخرى المتعلقة بالمعاملة التجارية التي تمت، وتمثل الفاتورة الضريبية الإلكترونية اعترافاً من البائع للمشتري بحدوث معاملة تجارية، بحيث انها تخدم الأهداف الضريبية والمحاسبية، وتلعب الفاتورة الإلكترونية دوراً كبيراً في المجال المحاسبي، كما انها تعتبر مستند هام في عملية إعداد الاقرارات الضريبية للممولين.

---

[١٥] - راضي، أشرف، (٢٠٢٢م) ماهي الفاتورة الالكترونية في مصر، دفتره لإدارة الاعمال، مقال متاح على الانترنت بعنوان:

https/www.daftra.com/blog/tutorials,10/2/2023

[16]- Hyung Chul Lee, Can Electronic Tax Invoicing Improve Tax Compliance? A Case Study of the Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-Added Tax, Equitable Growth, Finance and Institutions Global Practice Group March, 2016, pp.1:54.

ويرى (Gamaralalage Hiruni, 2020.)[١٧] الفاتورة الإلكترونية هي شكل من اشكال المستند الرقمي الذي يتضمن بيانات الكترونية ، ويتم تداولها بين البائع والمشتري، ويتم ارسالها من خلال مقدمي الخدمة المقدمة او السلعة المباعة، كما يجب تنسيق الفاتورة الإلكترونية بما يتلائم مع تنسيق منظومة الفاتورة الإلكترونية.

ويرى (Yuh-Jzer Joung, et al, 2014) [١٨] أن الفاتورة الإلكترونية هي أحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ويجب ان يكون لها تنسيق موحد.

ويرى (عبد الباقي، حسين، ٢٠٢٢م) [١٩] أن الفاتورة الإلكترونية هي مستند رقمي يثبت فيه قيمة التعاملات التجارية عن السلع والخدمات التي تتم بين البائع مصدر الفاتورة والمشتري مستلم هذه الفاتورة على ان يتم تداول هذا المستند الكترونياً من خلال بوابة الفواتير الإلكترونية في مصلحة الضرائب المصرية، وهذا المستند يكون قابل للمراجعة والدقيق لكافة بياناته وذلك من خلال الإدارة الضريبية المختصة، ويتم ارسال هذا المستند (الفاتورة) بشكل سريع لأطراف المعاملة التي تمت.

ويرى (محمد، ٢٠٢٢) [٢٠] أن الفاتورة الكترونية هي فاتورة تصدر الكترونياً، بحيث تتضمن المعلومات الرئيسية التي تتضمنها الفاتورة الورقية، ويمكن ان تتخذ اساساً للتعامل وتحل محل الفاتورة الورقية وتقوم بنفس الدور لكلاً من أصدرها أو استلامها أو غيرهما ممن له صلة بها، وهي تتوافر فيها سمات الثقة والمصداقية والوضوح وهي صالحة لإنجاز المعاملات الاقتصادية.

كما أن دائرة الإيرادات الداخلية الامريكية [٢١] وتسمى Internal Revenue Service (IRS) ، وهي دائرة مصلحة الضرائب الامريكية في الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الامريكية وهذه الدائرة تتبع وزارة الخزانة في الحكومة الامريكية ويشرف عليها مباشرة مدير الإيرادات الداخلية، حيث تشرف دائرة الإيرادات الداخلية على كافة الضرائب وتطبيق قوانين الإيرادات الداخلي، وقد عرفت (IRS) الفاتورة الإلكترونية بانها فاتورة يتم إصدارها وحفظها بصيغة الكترونية كاملة و منظمة عبر نظام إلكتروني وتحتوي على متطلبات الفاتورة الضريبية، ولا تعتبر الفاتورة المكتوبة بخط اليد أو المصورة بماسح ضوئي فاتورة إلكترونية.

وهناك نوعين من الفواتير الضريبية [٢٢] ، الفاتورة الضريبية، والفاتورة الضريبية المبسطة، وهما:

---

17- Gamaralalage Hiruni, identifying barriers in e-invoicing process to increase efficiency and raise the level of automa tisation of workflows, Mister Thesis, 2020, pp.1: 88.

18 - Yuh-Jzer Joung, et al., Motivations, Deployment, and Assessment of Taiwan's e-Invoicing System: An Overview, 47th Hawaii International Conference on System Science, 2014, pp.2200:2208.

١٩ - عبد الباقي، حسين سيد حسن، العوامل المؤثرة على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الالكترونية في مصر " دراسة ميدانية "، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٢م، ص : ص ٢٢٧: ٢٧٧.

٢٠ - محمد، رمضان صديق، التطور التكنولوجي وأثره في تطبيق القانون الضريبي، بدون ناشر، ٢٠٢٢م، ص ١٨.

21 - https://ar.wikipedia.org/wiki موقع متاح موقع على الانترنت في ٢٠٢٣/٤/٦

22 - https://zatca.gov.sa/ar/E-Invoicing/Introduction/Pages/What-is-e-invoicing.aspx

موقع متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٤/٦م

أ- الفاتورة الضريبية: هي الفاتورة التي يتم إصدارها دائماً من منشأة إلى منشأة أخرى، متضمنة جميع عناصر الفاتورة الضريبية.

ب- الفاتورة الضريبية المبسطة: هي الفاتورة التي يتم إصدارها من منشأة إلى فرد، متضمنة كافة العناصر الرئيسية للفاتورة الضريبية المبسطة

بدأ تطوير نظام الفواتير والمدفوعات الإلكترونيتين في أواخر القرن العشرين جنبًا إلى جنب مع تطوير الخدمات المصرفية على شبكة الإنترنت، وإدخال برمجيات المحاسبة الإلكترونية، وانتشار استعمال البريد الإلكتروني والايميلات الشخصية، وينسب الفضل إلى مجلس الفواتير والمدفوعات الإلكترونيتين التابع للرابطة الوطنية لغرفة المقاصّة الآلية في امريكا (NACHA) في النهوض بمختلف أشكال الفواتير الإلكترونية والتعريف بها، حيث روجت الرابطة الوطنية الامريكية لهذه النشاطات و سهلت اعتماد المدفوعات الإلكترونية في مجالات التجارة الدولية عبر الإنترنت، والدفع بالفاتورة الإلكترونية، والقيام بتبادل البيانات والمعلومات الإلكترونية المالية (EDI)، والمدفوعات الدولية الإلكترونية، والشيكات الإلكترونية، وتحويل الإعانات الدولية إلكترونيًا (EBT)، وإقراض الطلاب المحتاجين الكترونياً، كما توفر بعض تطبيقات الفواتير الإلكترونية القدرة على القيام بدفع وسداد مقابل السلع أو الخدمات إلكترونيًا.[٢٣]

وقد أوضحت مصلحة الضرائب المصرية كيفية التوكيد للسلع والخدمات [٢٤]

١. فتح نظام بورتال الخاص بمصلحة الضرائب المصرية.

٢. تسجيل الدخول بالبريد الإلكتروني الخاص بمنشأتك.

٣. ادخل على الأكواد الموجود.

٤. ستظهر لك الشاشة تالية متاح من خلالها اختيارين وهما التسجيل بالجملة، وتسجيل الأصناف باستخدام الكود.

٥. متاح اختيارين آخرين من نظام GS1 أو نظام EGS.

٦. في حالة القيام باختيار نظام GS1 فإن كود الصنف يبدأ برقم ٦٢٢ ويتم البحث بكود الصنف وإذا كان متاحاً فسيظهر فقم باختياره في الحال وسيم إضافته فوراً.

٧. وفي حالة عدم وجوده فأنك ستلجأ إلى إضافة كود جديد لصنفك من (خلال نظام EGS)

٨. لاختار نظام EGS قم بالضغط على (سجل كود جديد في EGS).

٩. ستظهر هنا صفحة إضافة كود جديد، في حالة تسجيل كود واحد وليس جملة.

---

23 - https://ar.wikipedia.org/wiki موقع متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٤/٦م

24 -https://ar.wikipedia.org/wiki موقع متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٤/٦م

١٠. قم بملىء البيانات المطلوبة لإضافة الكود المراد أضافته.

١١. في حالة القيام بالربط بالمعيار العالمي GPC قم بالدخول على موقع GPC العالمي.

١٢. ستظهر شاشة المتصفح هنا قم بالضغط على Services وقم باختيار GPC Browser.

١٣. عندما تظهر هذه الصفحة قم بالضغط على gpc-browswe.gs1.org.

١٤. سوف تظهر شاشة البحث قم بالبحث عن الصنف المطلوب ربطه وقم بوضعه في خانة GPC عنصر مرتبط في شاشة بورتال مصلحة الضرائب.

١٥. قم بعد ذلك بالضغط على طلب الموافقة على أدراج الصنف وانتظر حتى يتم موافقة مصلحة الضرائب على طلب تكويد صنفك.

١٦. وكذلك عند التسجيل الجماعي للأصناف والخدمات قم بالضغط على التسجيل بالجملة وستظهر لك هذه الشاشة وقم بتحميل الملف وإتباع الخطوات السابقة.

ويرى الباحث أن الفاتورة الإلكترونية هي وثيقة رقمية الكترونية موحدة معترف بها من مصلحة الضرائب المصرية تستخدم لأثبات عملية بيع السلع والخدمات المختلفة وتشمل كل وثيقة (فاتورة)على توقيع الكتروني خاص يوضح فيها هوية الموقع، وذلك لمنع التزوير والتزييف، وذلك لضمان الأمان والخصوصية، كما أن استخدام الفواتير الإلكترونية سوف يحقق الفوائد التالية:

- ❖ سهولة القيام بتبادل البيانات والمعلومات الكترونيا داخل مصلحة الضرائب.
- ❖ تخفيض استهلاك كميات كبيرة من الأوراق لكتابة الفواتير.
- ❖ تخفيف عبء الكتابة اليدوية وتخفيض عبء جمع البيانات الورقية.
- ❖ تقليل التكاليف بشكل عام لكلاً من الممولين (افراد أو منشآت)، والمساعدة في سهولة الفحص الضريبي.
- ❖ المساعدة في القضاء على الاقتصاد غير الرسمي.

## ثانياً: منظومة الفاتورة الإلكترونية الحديثة في مصر.

تعتبر منظومة الفاتورة الإلكترونية الحديثة في مصر بمثابة اجراء جديد يقوم بتحويل العملية التقليدية لإصدار فواتير الشراء من عملية يدوية بحته إلى عملية الكترونية كاملة.

ويرى (راضي، ٢٠٢٢م)[٢٥] أن منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر هدفها تحويل العملية التقليدية لإصدار الفواتير واشعاراتها ورقياً ( مثل المكتوبة باليد أو المصورة بالسكانر- الماسح الضوئي) إلى القيام بعملية الكترونية تعتمد على تبادل الفواتير واشعاراتها المدينة والدائنة ، مع القيام بإجراء عمليات المعالجة ذات الصلة بالتعديل وارسالها إلى العميل والإدارة الضريبية الكترونياً، وذلك بشكل منظم يتم بين الأطراف ذات العلاقة، وذلك بتنسيق معين الكتروني شامل.

---

[٢٥] - راضي، أشرف، (٢٠٢٢م) ماهي الفاتورة الالكترونية في مصر، دفتره لإدارة الاعمال، (مرجع سبق ذكره)

مقال متاح على الانترنت في 10/2/2023

https/www.daftra.com/blog/tutorials,

ويرى ( Sanday and Ismaila, 2019 )[٢٦] أن منظومة الفاتورة الإلكترونية توفر فرص عمل جديدة للمنشآت الحديثة والتي تقدم خدمات الفاتورة الإلكترونية كطرف ثالث وسيط بين البائع والمشتري، بحيث تخفض الوقت والتكلفة والمساحة، وذلك اثناء معاملات التوريد ، كما ان الفواتير الإلكترونية تؤدي إلى خفض استهلاك الأوراق وتمنع التدخل البشري في الفواتير مما يؤدي إلى تحسين العلاقة مع العملاء.

ويرى (Nguyen,at .al,2020) [٢٧] أن منظومة الفاتورة الإلكترونية تساعد في تعزيز كفاءة وفاعلية العمليات التجارية وادارة العملية الضريبية، والمساعدة في فحص الاقرارات الضريبية، وتحديد المستحقات الضريبية على الممولين بكل دقة.

وأوضح موقع (www.masrawy.com ,2021)[٢٨] أن منظومة الفاتورة الإلكترونية تعتبر خطوة أساسية لتطوير المنظومة الضريبية في مصر، ورفع كفاءة عمليات الفحص الضريبي، وذلك بما يساهم في الحصول والمحافظة على حقوق الخزانة العامة للدولة على النحو الذي يساعد في تحقيق المستهدف المالي لكي تتمكن الدولة من استكمال مسيرتها لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تساعد منظومة الفاتورة الإلكترونية في زيادة فرص دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بهدف تحقيق مبدأ العدالة الضريبية في مصر، والعمل على إرساء دعائم منظومة ضريبية متطورة تواكب النظم الضريبية في البلدان المتقدمة، وذلك في اطار رؤية مصر ٢٠٣٠م للتحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية بهدف تحسين وتطوير الخدمات الحكومية وذلك في اطار مشروعات تطوير العمل بمصلحة الضرائب المصرية والتي من دعائمها الرئيسية اعداد مشروع منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية، وهو عبارة عن انشاء نظام مركزي يمكن مصلحة الضرائب في مصر من متابعة جميع التعاملات التجارية التي تتم بين المنشآت بعضها البعض، وذلك من خلال تبادل كافة الفواتير لحظياً بشكل رقمي، وقد اصدر وزير المالية القرار الوزاري رقم ١٨٨لسنة ٢٠٢٠م ، بالزام كافة المجتمع الضريبي بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، كما صدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٣٨٦ لسنة ٢٠٢٠م والخاص بالزام عدد ١٣٤ منشآه كمرحلة أولى بإصدار فواتير ضريبية الكترونية اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ٢٠٢٠م، وصدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٢٠ والخاص بالزام عدد ٣٤٧ منشآه كمرحلة ثانية بإصدار فواتير ضريبية الكترونية اعتبارا من ١٥ فبراير سنة ٢٠٢١م.

وعرض موقع (eta.gov.eg/ar/content/e- invoice - services) [٢٩] أن أهمية منظومة الفاتورة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

---

[26] - Sanday and Ismaila, the Need for Green Companies in Nigeria: A Study of Electronic Invoicing, The African Journal of Information Systems, Volume 11, Issue 1, Article 1, January 2019, pp.1:2٥.

[27] - Nguyen, A.H., Ha, H.H., & Nguyen, S.L., Determinants of information technology audit quality: evidence from Vietnam. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(4), 2020, pp. 41: ٤٩.

[28] - https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2021/11/21/2126844

[29]https:// eta.gov.eg/ar/content/e- invoice – services مقال متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٢/١٤م

- ❖ إن التحول الرقمي للمعاملات التجارية والقيام بالتعامل بأحدث الأساليب مما يؤدي إلى التحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومتلقيها ومحتوياتها شكلياً.
- ❖ العمل على القضاء على السوق الموازي والاقتصاد الغير رسمي، مما يساعد على تحديد حجمه الفعلي والعمل على إدخاله في الاقتصاد الرسمي للبلاد.
- ❖ العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين المنشآت العاملة في السوق المصري.
- ❖ العمل على تحديد المعاملات المشتركة بين المنشآت وكشف المعاملات الوهمية.
- ❖ العمل على تسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية.

منظومة الفاتورة الإلكترونية[٣٠] هي القيام بإجراء يهدف إلى تحويل عملية إصدار الفواتير والإشعارات الورقية إلى عملية إلكترونية تسمح بتبادل الفواتير والإشعارات المدينة والدائنة ومعالجتها بصيغة الكترونية منظمة بين البائع والمشتري بتنسيق إلكتروني متكامل لتحقيق الانضباط في عمليات البع والشراء، ويضمن للمشتري حقوقه في حالة عدم جودة السلعة أو الخدمة المقدمة له.

ويرى الباحث أن أهمية منظومة الفاتورة الإلكترونية تنبع من مساهمتها فيما يلي:

١- العمل على تخفيض زمن وتكلفة معالجة المعاملات التي تتم بين لإدارة الضريبية والممولين.
٢- العمل على تحقيق التنمية المستدامة.
٣- العمل على تعزيز تطوير الحكومة الإلكترونية في مصر.
٤- العمل على الحد من التهرب الضريبي.
٥- القضاء نهائياً على ظاهرة بيع الفواتير الورقية الوهمية.
٦- المساهمة على فتح فرص عمل جديدة لمنشآت البرمجة والشبكات وشركات التوقيع الالكتروني، وتكويد السلع والخدمات والعمل على توحيدها.

## ثالثاً: البيانات والمكونات التي يجب ان تتوافر في الفاتورة الإلكترونية.

يجب ان تحتوي الفاتورة الإلكترونية على العديد من البيانات حتى تصبح فاتورة الكترونية.

ويرى (مراد، سامي ٢٠٢٢م)[٣١] ان الفاتورة الإلكترونية يجب ان تحتوي على البيانات التالية :

*رقم مسلسل للفاتورة،
*تاريخ الاصدار
*اسم الممول (صاحب المنشاة أو المفوض عنة من موظفيه).
* رقم التسجيل الضريبي للمنشأة.
*عنوان المنشاة / أو عنوان المفوض.

---

30 - https://zatca.gov.sa/ar/E-Invoicing/Introduction/Pages/What-is-e-invoicing.aspx

مقال متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٤/٦م

٣١ - مراد، سامي محمود، ٢٠٢٢م، تطوير التشريعات الاقتصادية لمواكبة التحول الرقمي، المؤتمر السنوي السابع للجمعية العلمية للتشريع الضريبي، المنعقدة في ٣٠اكتوبر ٢٠٢٢م – فندق سميراميس- القاهرة ص ٧.

*اسم المشتري.
*رقم تسجيل المشتري الضريبي.
* عنوان المشتري.
* المنتج/ الخدمة المقدمة.
* قيمة المنتج(سعره).
* الفئة الضريبية للمنتج.
* قيمة الفاتورة.
* اجمالي الفاتورة.
*الرقم الفريد المميز للفاتورةUUID .
*الوقيع الالكتروني والختم الالكتروني.
* الاكواد المفروضة من مصلحة الضرائب للسلع والخدمات.

وقد أصدرت مصلحة الضرائب المصرية القرار التالي:[٣٢]

"انه يجب بعد الانتهاء من تسجيل المنشآت وتعميم نظام الفاتورة الإلكترونية على كافة المنشآت بالإضافة إلى جميع الممولين وأصحاب المهن الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين والزامهم بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية حتى نهاية شهر ابريل ٢٠٢٣م كموعد نهائي باعتبارهم يتعاملوا مع مستهلك نهائي لخدماتهم "

هذا وقد أعلنت مصلحة الضرائب المصرية [٣٣]عن ميعاد تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والإجراءات المكملة لها في منتصف نوفمبر عام ٢٠٢٠م ، حيث قامت بالزام عدد ١٢٣ منشأة مسجلة بالمركز الضريبي لكبار الممولين بضرورة الانضمام إلى هذه المنظومة، وقد تم توسيع التجربة على العديد من المراحل بهدف القيام بإلغاء الفواتير الورقية تماماً حيث تضمن قرارها الصادر في عام٢٠٢٢م بتطبيق الفاتورة الإلكترونية على كافة المنشآت في كافة محافظات مصر بحد اقصى نهاية شهر ابريل عام ٢٠٢٣م، وتكون مقسمة على عدة مراحل لتشمل جميع المنشآت في كافة محافظات مصر، كما أوضحت انه لأنشاء نظام الفاتورة الإلكترونية لدى المنشآت والممولين ينبغي التسجيل اولاً في مصلحة الضرائب، وذلك لتحديد ميعاد للتسجيل في invoice @eta.gov.eg على منظومة

---

32 - al-am.com / electronic- bill- Egypt- 11- questions- answer details.

مقال متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٢/١٤م

٣٣ - لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة قرارات رئيس مصلحة الضرائب المصرية والمتاحة على الانترنت في ٢٠٢٣/٢/٢٨م

من خلال الروابط التالية:

https://www.eta.gov.eg/ar/content/qrarat-alalzam-bmnzwmt-alfatwrt-alalktrwnyt

https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2021-

الضرائب الرقمية، وذلك من خلال القيام بإرسال طلب على البريد الالكتروني وتجهيز الحساب الرقمي، ثم بعد ذلك يتوجه الممول إلى مأمورية الضرائب التابع لها، وذلك لتقديم المستندات المطلوبة وتجهيز الحساب الرقمي له.

## رابعاً: الشروط والاحكام والضوابط والطريقة المتبعة التي يجب ان تلتزم بها المنشآت للقيام بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر.

هناك العديد من الشروط والضوابط التي يجب أن تلتزم بها المنشآت والممولين للقيام بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية، حيث يرى (مراد)[٣٤] أن هناك عدة شروط فنية يجب أن تلتزم بها المنشآت للتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية وهي:

- شهادة الختم الالكتروني
- استخدام نظام التكويد( EGS أوGS1 ) حيث أن GS1 هو نظام التكويد العالمي ، EGS هو نظام التكويد المصري، مع القيام بتنفيذ إجراءات تسجيل المنشآت بمنظومة الفاتورة الإلكترونية من خلال التسجيل الذاتي على منظومة الفاتورة الإلكترونية ومتطلباتها بحيث يجب على المنشآت تنفيذ الخطوات اللازمة للتعامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية وحالات الاختبار الخاصة بوظائف المنظومة، وذلك للمنشآت التي يتوافر لديها نظام اصدار الفواتير(ERP SYSTEM )، والقيام باستخدام بوابة منظومة الفاتورة الإلكترونية (PORTAL) ، وذلك للمنشآت التي يتوافر لديها نظام اصدار الفواتير (ERP SYSTEM)، وذلك وفقاً للمعايير التي حددتها مصلحة الضرائب المصرية مع اصدار الفواتير الكترونيا، وذلك من خلال نظام التشغيل الفعلي لمنظومة الفاتورة الإلكترونية والتسجيل فيها بالتتابع التالي
- الحصول على الختم الالكتروني والتوقيع الالكتروني وتفعيل التوقيع.
- القيام بتوحيد اكواد المنتجات.
- القيام بإصدار الفواتير من خلال نظام (ERP SYSTEM)، موقعة الكترونياً على أن تكون شاملة الكود الموحد للمنتجات.

كما أوضحت مصلحة الضرائب [٣٥] قرارات رئيس مصلحة الضرائب المصرية وهي قرارات الالتزام بمنظومة الفاتورة الإلكترونية وهي:

*قرار رقم (٣٨٦) لسنة ٢٠٢٠م الخاص بإلزام ١٣٤ منشأة في المرحلة الأولى للالتزام بالفاتورة الإلكترونية عما تبيعة من سلع أو خدمات اعتباراً من ٢٠٢٠/١١/١٥م

---

[٣٤]- مراد، سامي محمود، مرجع سبق ذكره، ص٨

[٣٥] لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة قرارات رئيس مصلحة الضرائب المصرية والمتاحة على الانترنت في ٢٠٢٣/٢/٢٨م

من خلال الروابط التالية:

https://www.eta.gov.eg/ar/content/qrarat-alalzam-bmnzwmt-alfatwrt-alalktrwnyt

https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2021-

*قرار رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٢٠م بإلزام ٣٤٧ منشأة بالفاتورة الإلكترونية في المرحلة الثانية عما تبيعة من سلع أو خدمات اعتباراً من ٢٠٢١/٢/١٥م.

*قرار رقم (٨٥) لسنة ٢٠٢١م بإلزام كافة المنشآت المسجلة بالمركز الضريبي لكبار الممولين كمرحلة ثالثة بإصدار الفواتير الكترونية عما تبيعة من سلع أو خدمات اعتباراً من ٢٠٢١/٥/١٥م.

* قرار رقم (١٩٥) لسنة ٢٠٢١م بإلزام ممولي مركز متوسطي الممولين وكبار المهن الحرة كمرحلة رابعة للالتزام بإصدار الفواتير الإلكترونية عما تبيعة من سلع أو خدمات اعتباراً من ٢٠٢١/٩/١٥م.

*قرار رقم (٤٤٣) لسنة ٢٠٢١م بإلزام المجموعة الأولى من الشركات المسجلة في مأموريتي الاستثمار والمساهمة بالقاهرة بإجمالي ٣٧٣٧ شركة في المرحلة الخامسة بإصدار الفواتير الإلكترونية عما تبيعة من سلع أو خدمات اعتباراً من .٢٠٢١/١٢/١٥م.

*قرار رقم (٦١٩) لسنة ٢٠٢١م بإلزام المجموعة الثانية من الشركات المسجلة في مأموريتي الاستثمار والمساهمة بالقاهرة بإصدار فواتير ضريبية الكترونية عما تبيعة من سلع أو خدمات اعتباراً من ١٥ /٢٠٢٢/٢م.

* قرار رقم (٢٠٨) لسنة ٢٠٢٢م بإلزام كافة الشركات المسجلة في كلا من القاهرة والجيزة والقليوبية كمرحلة سابعة بإصدار فواتير الكترونية عما تبيعة من سلع أو خدمات اعتباراً من ٦/١٥/ ٢٠٢٢م.

* قرار رقم (٣٢٣) لسنة ٢٠٢٢م كمرحلة ثامنة بإلزام كافة الشركات المسجلة بالمأموريات الضريبية على مستوى الجمهورية بإصدار الفاتورة الإلكترونية عما تبيعة من سلع أو خدمات اعتباراً من ٢٠٢٢/٩/١٥ للمرحلة الفرعية الأولى، ٢٠٢٢/١٠/١٥م للمرحلة الفرعية الثانية، ٢٠٢٢/١١/١٥م للمرحلة الفرعية الثالثة، ٢٠٢٢/١٢/١٥م للمرحلة الفرعية الرابعة.

وأوضحت مصلحة الضرائب المصرية أن أهم المستندات اللازمة لعملية التسجيل في الفاتورة الإلكترونية كما يلي:

- طلب تفويض معتمد من المنشأة بتوقيع رسمي من البنك.
- صورة بطاقة الرقم القومي
- صورة البطاقة الضريبية ورقم التسجيل الضريبي.
- رقم تسجيل المنشأة، والبريد الالكتروني للمنشأة، ورقم التليفون الخاص بالمنشأة.
- اسم المفوض، والرقم القومي للمفوض، ورقم هاتف المفوض، والبريد الالكتروني الخاص بالمفوض.

وأكدت مصلحة الضرائب المصرية في بيانها انه لا يوجد اية استثناءات لممولي مصلحة الضرائب من عملية التسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر وانه يجب إلزام جميع ممولي مصلحة الضرائب المصرية بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية في موعد غايته نهاية شهر ابريل ٢٠٢٣م وأن المنشآت الملزمة بالانضمام للفاتورة الإلكترونية يجب عليها سرعة التسجيل حتى لا تقع تحت طائلة القانون موضحة أن المنظومة والفاتورة الإلكترونية تشمل كافة المنشآت الفردية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية بما فيها أصحاب المهن الحرة مثل المهندسين والمحاسبين والأطباء والفنانين كلهم جميعا ملزمون بالتسجيل وارسال فواتيرهم إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية.

كما اضافت مصلحة الضرائب في بيانها ان عملية التسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية أهمية كبيرة تتلخص فيما يلي:[٣٦]

١- العمل على تيسير كافة الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة وتوفير الدقة والشفافية في كل المعاملات الضريبية.
٢- العمل على تخفيض التردد على المأموريات لأقل الحدود.
٣- العمل على تيسير التواصل بين مصلحة الضرائب المصرية والممول من خلال المنظومة.
٤- العمل على تخفيض التقدير الجزافي للمأمور وذلك من خلال الاعتماد على بيانات ومعلومات حقيقية مؤيدة بالمستندات.
٥- العمل على تيسير الإجراءات الضريبية وعمليات الفحص والتدقيق عن طريق نظام الكتروني، مما يؤدي لسرعة عمليات رد الضريبة.
٦- المساعدة في تقديم الطعون من خلال المنظومة لتخفيض مخاطر عدم الالتزام الضريبي.

كما أوضحت مصلحة الضرائب ان من فوائد ميكنة ورقمنة الإجراءات الضريبية السماح للممولين بإجراء معاملاتهم الضريبية المختلفة مثل القيام بتقديم الاقرارات وعمليات الدفع الالكتروني وإجراءات الطعن والاستفسارات والمراسلات مع المصلحة، وان اهم الخدمات التي تقدمها المنظومة الضريبية الجديدة والتي تضم تحت مظلتها نظاماً موحداً يشتمل على كافة العمليات الضريبية وذلك بهدف إعادة هندسة الإجراءات الضريبية، وتمكن المنظومة الجديدة إمكانية التعامل مع مصلحة الضرائب في كافة المعاملات الضريبية مثل:

- المساعدة في عمليات التسجيل وتعديل التسجيل والبيانات الخاصة بكافة الممولين
- المساعدة في عمليات تقديم الاقرارات والنماذج الضريبية المختلفة.
- المساعدة في عمليات الفحص والمراجعة والتدقيق الضريبي.
- المساعدة في عمليات وإجراءات الطعون.
- القيام بعمليات وإجراءات التحصيل الجبري.
- المساعدة في القيام بعمليات مكافحة التهرب الضريبي.
- المساعدة في عمليات رد الضريبية.

---

[36] - https://eta.gov.eg/sites/default/files/2022-09/FAQs-ETA-SYS.pdf

مقال متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٢/٢٨م.

قرارات رئيس مصلحة الضرائب، الخاصة بضرورة الالتزام بمنظومة الفاتورة الإلكترونية [٣٧]

ضرورة التزام المجموعة الثانية من الشركات المُسجلة بمأموريتي الاستثمار والمساهمة بالقاهرة بالانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية اعتبارا من ٢٠٢٢/٢/١٥م

أصدرت مصلحة الضرائب المصرية قراراً رقم (٦١٩) لسنة ٢٠٢١م بالزام المجموعة الثانية من المنشآت المسجلة في مأموريتي الاستثمار والمساهمة بالقاهرة الكبرى، وذلك وفقاً لبيان مرفق لهذه المجموعة من المنشآت بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عما تبيعه من سلع أو خدمات، وذلك اعتبارا من ٢٠٢٢/٢٨/١٥م.

وأوضح رئيس المصلحة أنه قد سبق هذا القرار صدور قرار رقم (٤٤٣) لسنة ٢٠٢١م بإلزام المجموعة الأولى من المنشآت المسجلة في مأموريتي الاستثمار والمساهمة بالقاهرة الكبرى، وفقاً لبيان مرفق لهذه المجموعة من المنشآت بإجمالي عدد (٣٧٣٨) بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عما تبيعه من سلع أو خدمات، وذلك اعتباراً من ٢٠٢١/١٢/١٥م.

ويعتبر صدور هذه القرارات الخاصة بالالتزام بالانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية، ويأتي بضرورة تنفيذ قرار وزير المالية رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠م بشأن إلزام المسجلين والممولين والمنشآت التجارية والصناعية بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية تتضمن التوقيع الإلكتروني لمصدر هذه الفاتورة، والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة محل الفاتورة المعتمدة من مصلحة الضرائب، وكذلك توجيهات معالي الدكتور وزير المالية بسرعة التحول الرقمي وتحسين الخدمات المقدمة للممولين والمجتمع الضريبي بأكمله، حيث تأتى منظومة الفاتورة الإلكترونية كأحد مشروعات التطوير الهامة التي تشهدها المصلحة حالياً، والتي تهدف إلى دمج السوق غير الرسمي ( السوق الموازي) للمنظومة الرسمية ومحاربة التهرب الضريبي، وتحصيل كافة مستحقات الدولة، مع ضرورة الالتزام بالضوابط والشروط الفنية التي يجب على هذه المنشآت الالتزام بها وهى استخراج شهادة التوقيع الإلكتروني، واستخدام نظام تكويد GS1 أو EGS ، وتنفيذ إجراءات تسجيل المنشآت بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، وذلك من خلال خاصية التسجيل الذاتي على المنظومة ومتطلباتها، كما أنه يجب توفير كافة البيانات اللازمة لتسجيل مسؤول إدارة منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية بالمنشأة، وهى الاسم بالكامل ، والصفة، والرقم القومي للمسؤول، ورقم الهاتف للمسؤول ، والإيميل الشخصي لهذا المسؤول.

الضوابط والشروط الفنية التي يجب على المنشآت الالتزام بها، وإنه يجب على هذه المنشآت تنفيذ الخطوات اللازمة للتكامل مع منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية بالمصلحة وحالات الاختبار الخاصة بوظائف المنظومة وذلك للمنشآت التي يتوافر لديها نظام لإصدار الفواتير (ERP SYSTEM)، و استخدام بوابة منظومة الفاتورة الإلكترونية(portal) ، وذلك للمنشآت التي لا يتوافر

37 - مقال متاح على الانترنت في https://ar.wikipedia.org/wiki ٢٠٢٣/٤/٦م

لديها نظام لإصدار الفواتير (ERP SYSTEM) وفقا للمعايير التي تحددها مصلحة الضرائب المصرية، وكذلك القيام بالبدء في إصدار الفواتير الكترونياً من خلال بيئة التشغيل الفعلية للمنظومة .

وأضاف رئيس مصلحة الضرائب المصرية إلى أنه يجوز لغير المنشآت المشار إليها في هذا القرار الانضمام لمنظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية بعد القيام باستيفاء الشروط والضوابط المشار إليها في القرار .

ويرى الباحث أن العمل بهذه المنظومة الضريبية الجديدة سوف يساعد الممولين التأكد من صحة الفواتير الصادرة منهم أو الاعتراض عليها وبالتالي مساعدتهم في القيام بإثبات كافة مصروفاتهم، وتكاليفهم الحقيقية، كما أن منظومة الفاتورة الإلكترونية تعمل على تخفيض الأعباء وتسهل عمليات وإجراءات الفحص الضريبي وتوفر الجهد وتسهل إجراءات احتساب الضريبة، كما ان المنظومة الجديدة تعمل على ربط الاقرارات الضريبة ومدفوعات الممول، مما يساعد في تسهيل العمليات الضريبية لمصلحة الضرائب وتحقق الميكنة الشاملة بالإضافة إلى ربط المنظومة الجديدة بمنظومة الفواتير الإلكترونية والتي تمكن مصلحة الضرائب المصرية من اعداد إقرار القيمة المضافة ونماذج الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة نيابة عن الممولين، بالإضافة إلى اجراء كافة المراسلات مع مصلحة الضرائب من خلال هذه المنظومة مما ييسر على الممولين ويخفض من الأعباء الخاصة بالإجراءات الضريبية ، كما تساهم في رفع كفاءة الإدارات الضريبية ودورة العمل بها كما يرى الباحث ايضاً أنه يجب مراعاة كافة الضوابط والشروط والاحكام الملزمة للمنشآت والممولين في منظومة الفاتورة الإلكترونية، وذلك من خلال استخراج شهادة الختم الالكتروني، واستخدام أنظمة التكويد ( EGS أو GS1 )، والقيام بتنفيذ كافة إجراءات التسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية، والحصول على الختم الالكتروني، وتفعيل التوقيع والتسجيل الذاتي على منظومة الفاتورة الإلكترونية، واعتماد نظام توحيد اكواد المنتجات، وإصدار الفواتير من نظام (ERP SYSTEM)، موقعة الكترونياً على أن تكون شاملة اكواد المنتجات الموحد، وذلك من خلال اتباع الخطوات اللازمة لعملية التسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية والتي يوضحها الباحث فيما يلي:

- ❖ القيام بتجهيز البيانات اللازمة على منظومة الفاتورة الإلكترونية مثل رقم تسجيل المنشاة الضريبي والبريد الالكتروني للمنشاة ورقم الهاتف، اسم مفوض الشركة باللغة العربية والانجليزية، الرقم القومي للمفوض، ورقم الهاتف والبريد الالكتروني للمفوض
- ❖ القيام باستخراج التوقيع الالكتروني والحصول على (TOKEN)، باسم المنشأة لاستخدامه في منظومة التسجيل الذاتي، حيث ألزمت مصلحة الضرائب المصرية كافة الممولين والمنشآت باستخدام خاصية التسجيل الذاتي على المنظومة.
- ❖ استخراج التوقيع الالكتروني عن طريق احدى الشريكتين:

(شركة EGYPT TRUST أو شركة مصر للمقاصة)، وقد حددت مصلحة الضرائب المصرية المستندات التالية عند التوجه لاستخراج التوقيع الالكتروني وهي:

- كافة أصول المستندات والوثائق الخاصة بالمنشاة.
- صورة السجل التجاري للمنشأة.
- صورة البطاقة الضريبية.
- صورة عقد المنشأة.
- صورة من اثبات شخصية المسئول عن المنشأة.

- قيام الممول أو المفوض بتعبئة كافة بيانات المنشأة على المستند المسلم له، ثم يوقع الممول أو المفوض نسختي عقد يخص شهادة التوقيع الالكتروني بحيث يحتفظ بإحداهما بعد تقديم الطلب، ثم بعد ذلك يحصل على شهادة التوقيع الالكتروني وجهاز التوقيع، سواء بالاستلام أو بالشحن.

❖ القيام بالتسجيل الذاتي في منظومة الفاتورة الإلكترونية، حيث يستطيع صاحب المنشأة أو المفوض بتسجيل المنشأة في منظومة الفاتورة الإلكترونية ويكون لهم صلاحية الاطلاع على الفواتير واشعارات الخصم والاضافة.

❖ القيام بتكويد كافة الأصناف في المنشأة بالكود الموحد، حيث الزمت مصلحة الضرائب المصرية كافة المنشآت في مصر بضرورة القيام بتوحيد اكواد المنتجات والخدمات بالاكواد العالمية المستخدمة، وهي اكواد( GS1) : وهي اكواد عالمية يمكن التواصل مع شركة (GS1) لشرائهم ويتم استخدامهم مباشرة بدون مراجعة مصلحة الضرائب لهذه الاكواد ، أما الاكواد اليدوية ( EGS) فهي اكواد يدوية تقوم المنشأة بتركيب اجزائها عن طريق إضافة المقطع (EG) ورقم التسجيل الضريبي الخاص بالمنشأة والكود الداخلي الخاص بالمنتج، وهذا الكود له شرطان لكي تعتبر صحيحاً:

**الشرط الأول**: ربط المنتج بكود (GPC) وهو كود تصنيفي موحد حيث يدل على نوع المنتج الخاص بالمنشأة

**الشرط الثاني**: يتطلب مراجعته الكود وقبوله من خلال مصلحة الضرائب المصرية خمسة عشر يوماً.

## خامساً: المزايا والفوائد المتوقعة من تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر.

يوجد العديد من الفوائد للمولين و المنشآت نتيجة تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية كسهولة القيام بتبادل البيانات الكترونيا، وتخفيض استهلاك الفواتير الورقية والحفاظ على السجلات الكترونيا مما يقلل فرص الضياع والتلف للمستندات الورقية وتقليل التكاليف وتسهيل عمليات الفحص الضريبي والقضاء على الاقتصاد غير الرسمي، ويهدف مشروع ميكنة الإجراءات الضريبية إلى توفير منصة الكترونية موحدة للممولين والمنشآت يسمح لهم من خلالها اجراء معاملاتهم الضريبية المختلفة مثل تقديم الاقرارات والدفع الالكتروني، بالإضافة إلى إجراءات الطعن وكذلك الاستفسار عن المراسلات مع مصلحة الضرائب المصرية، وقد أوضحت مصلحة الضرائب على موقعها الثلاثة[٣٨] حيث اطلق وزير المالية التشغيل الفعلي لمشروع تطوير مصلحة الضرائب المصرية ومحور الميكنة الشاملة بها بالاشتراك مع عدة شركات عالمية منها E-FINANCE., SAP , IBM, ERNST &YAUNG ، وأكدت ان هناك العديد من مزايا مشروع منظومة الفاتورة الإلكترونية تعود على الممولين والمنشآت تتلخص فيما يلي:

- تسهيل كافة الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة وتوفير الدقة والشفافية في كافة المعاملات الضريبية التي تتم.
- تقليل التردد للممولين على المأموريات أقل حد ممكن.
- العمل على تسهيل طرق التواصل بين مصلحة الضرائب والممولين من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية.
- العمل على تخفيض التقدير الجزافي للمأمور من خلال الاعتماد على بيانات حقيقية مؤيدة بالمستندات.

---

[38]- TWITTER@ TAX_EGYPT , INSTAGRAM@ TAX_EGYPT & FACEBOOK@ TAX.EGYPT
مقال متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٣/١.

- العمل على تيسير عمليات الفحص والمراجعة عن طريق نظام الكتروني، مع سرعة رد الضريبة وتقديم الطعون وذلك من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية بهدف تخفيض مخاطر عدم الالتزام الضريبي.

وقد أوضحت مصلحة الضرائب المصرية اهم الفوائد والمزايا المتوقعة من تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية في مصر في الاجل القصير وفي الاجل الطويل [٣٩]:

- **الفوائد والمزايا التي تعود على الممولين والمنشآت بعد التطبيق في الاجل القصير:**

١-القيام بالتحقق من صحة وعناصر وبيانات الفواتير لكافة أطرافها قبل التعامل.
٢-القيام بتعزيز المركز الضريبي للمنشأة، وذلك من خلال تصنيفها من ضمن المنشآت ذات المخاطر الضريبية الأقل.
٣-العمل على تسهيل إجراءات التسويات بين المنشآت، وذلك بالنسبة لضريبة القيمة المضافة.
٤-العمل على تحديث وتطوير أسلوب تبادل الفواتير بين المنشآت.
٥- المساعدة في تسهيل إجراءات التدقيق والمراجعة الخارجية للمحاسبين القانونيين وذلك عند اعداد القوائم المالية والحسابات الختامية.
٦-العمل على مساعدة المنشآت على عمل تقارير وتحليلات مالية دقيقة وذلك في أسرع وقت ممكن وبأقل جهد بهدف عرضها على الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المناسبة لهم.

- **الفوائد والمزايا التي تعود على الممولين والمنشآت بعد التطبيق في الاجل الطويل:**

١-المساعدة في تخفيف العبء الإداري، والمساعدة في تقليل التعاملات الورقية.
٢-العمل على تقليل إجراءات الفحص الضريبي على المنشآت مع إمكانية القيام بالفحص عن بعد.
٣-المساعدة في تسهيل إجراءات رد الضريبة.
٤-القيام بتسهيل عملية إعداد وتقديم الاقرارات الضريبية.
٥-المساعدة في انهاء الإجراءات التقليدية المعتادة مع المنشآت لاستيفاء الفواتير.
٦-العمل على المساعدة بشكل فعال في ضم الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي للبلاد، واحكام المجتمع الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية.

ومنظومة الفاتورة الإلكترونية[٤٠] هي عبارة عن إنشاء نظام مركزي يمكن قيام السلطات الضريبية في مصر من تبادل البيانات على جميع الفواتير بصيغة رقمية حديثة، دون الاعتماد على الأعمال

[39] https://www. eta. Gov.eg /ar/content/e – invoice – services

مقال متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٣/١م

[40] - https://ar.wikipedia.org/wiki مقال متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٤/٦م

الورقية وذلك لتتبع جميع المعاملات التجارية بين المنشآت المختلفة، وتتضمن الفاتورة الإلكترونية التوقيع الإلكتروني، نظام التكويد الموحد، حيث أن:

١- التوقيع الإلكتروني هو أن يكون التوقيع الإلكتروني صالحاً وذلك لضمان حصول مستخدم النظام على التفويض القانوني.

٢-نظام التكويد الموحد وهو يتم استخدامه بهدف إعداد التقارير التحليلية والإحصائية لمختلف قطاعات الدولة في السوق المحلي للمساعدة في عملية دعم اتخاذ القرار بشأن اتجاه السياسات الضريبية الإلكترونية والتحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية، وبتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية سوف تتحقق العديد من المزايا للمنشآت التجارية والصناعية وللممولين أهمها:

١- زيادة كمية المبيعات وجذب أكبر العملاء الجدد مع المحافظة على العملاء الحاليين وذلك لأن النظام العالمي الجديد يتجه للتجارة الإلكترونية، وخاصة بعد جائحة كورونا، مما تطلب القيام بعمليات البيع والشراء الكترونيا عبر الإنترنت، حيث أن التسويق والبيع والسداد كل ذلك يتم من خلال وعبر منصة الفاتورة الإلكترونية بشكل لحظي ودون الإجراءات الروتينية، مما يدفع الكثير من العملاء لشراء جميع احتياجاتهم من المنشآت التي تقوم بتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية بدلا من التي تعمل بنظام الفاتورة الورقية، كما أن نظام الفاتورة الإلكترونية يحافظ على العملاء الحاليين بتلبية رغباتهم للشراء والسداد الإلكتروني، بما يزيد من النصيب السوقي لهذه المنشآت، ويميزها عن باقية المنشآت المنافسة.

٢- استخدام الفاتورة الإلكترونية يعمل على تقليل المسافات والوقت والجهد، وذلك عندما تأخذ قرارك بالشراء ففي الغالب تبحث عن المنشآت القريبة، وذلك لأن بعد المسافات يكون عائقاً في الحصول على الفاتورة الورقية، ولكن من خلال نظام الفاتورة الإلكترونية الحديثة يمكن الحصول لحظياً على فاتورة معتمدة وموثقة إلكترونياً من المنشأة البائعة بما يزيد من حجم الاستثمار والتجارة بين المنشآت والأفراد وبين المنشآت وبعضها البعض.

٣- استخدام الفاتورة الإلكترونية يعمل على تقليل تكاليف المصروفات الإدارية، فما يتطلبه القيام بإصدار الفواتير الورقية من اوراق واحبار واقلام وادوات مكتبية وكتابية وماكينات طباعة وتصوير واختام وغيرها من الادوات الكتابية يمكن توفيره من خلال القيام بالاعتماد على الفاتورة الإلكترونية، كما يساعد في توفير الوقت في كتابة وادخال الفواتير الورقية، ونتيجة لما يوفره نظام الفاتورة الإلكترونية من الادخال الآلي لبيانات الأصناف مما يساعد في إدخال عدد لا نهائي من الأصناف في الفاتورة الإلكترونية بشكل لحظي.

٤- استخدام الفاتورة الإلكترونية يعمل على سرعة التحصيل وزيادة السيولة النقدية، نظراً لأن نظام الفاتورة الإلكترونية يعتمد علي ربط الفاتورة بالعميل فعندما يتم إنشاء الفاتورة الإلكترونية يرسل النظام لحظياً إشعار للعميل بقيمة الفاتورة وميعاد الاستحقاق، مما يجعل العميل دائما يتذكر موعد وتاريخ السداد، كما انها تسهل على العميل عملية السداد بربط الفاتورة الإلكترونية بأساليب السداد الإلكترونية الحديثة عبر شبكة الانترنت، مما يساعد على تحصيل قيمة الفاتورة في اسرع وقت ممكن، ويقلل من الخسائر و الديون المعدومة أو الديون المشكوك في تحصيلها، ومن ثم تزيد معدلات السيولة والربحية لهذه المنشآت، كما يقلل استخدام الفاتورة الإلكترونية الوقت والمجهود في عملية التحصيل.

ويرى الباحث أن أهم الفوائد والمزايا المتوقعة من تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية هي:

- سهولة القيام بتبادل البيانات الكترونياً
- العمل على تخفيف أعباء الكتابة وجمع البيانات الورقية

- العمل على الحفاظ على السجلات وعدم ضياعها.
- العمل على تخفيض كافة التكاليف الإدارية.
- العمل على سهولة عمليات الفحص والربط والتحصيل الضريبي.
- القدرة على القيام بالتحقق من صحة عناصر وبيانات الفواتير لكافة أطراف التعامل.
- العمل على تعزيز المركز الضريبي للمنشأة من خلال تسهيل إجراءات التسويات بين المنشآت المختلفة لضريبة القيمة المضافة.
- القيام بتخفيف العبء الإداري وتقليل تكلفة المعاملات وإنهاء عملية ارشفة الفواتير الورقية.
- العمل على تقليل عمليات الفحص الضريبي داخل المنشآت وإمكانية القيام بعملية الفحص عن بعد مما يودي إلى سهولة ربط الضريبية.
- تسهيل عملية إعداد وتقديم الاقرارات الضريبية والاجهاز على الإجراءات التقليدية.
- العمل على سرعة التحول الرقمي وتحسين كافة الخدمات المقدمة للممولين والمنشآت، والقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي وادماج السوق غير الرسمي في المنظومة الضريبية.
- منظومة الفاتورة الإلكترونية تعتبر تقدم تكنولوجي حديث يساعد على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مصر.
- تساعد منظومة الفاتورة الإلكترونية على التحول الى التكنولوجيا الرقمية في كافة الاعمال الضريبية مما يؤدي إلى رفع كفاءة التحصيل الضريبي والعمل على زيادة الحصيلة الضريبية ورفع كفاءة العاملين في مصلحة الضرائب المصرية.
- تساعد منظومة الفاتورة الإلكترونية على تحسين بيئة العمل وزيادة رضا العاملين نتيجة تحول بيئة العمل إلى بيئة رقمية، بالإضافة إلى العمل على زيادة نشر الوعي في المجتمع الضريبي من خلال عملية التطوير وادماج السوق غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للبلاد.

## سادساً: الاثار السلبية الناتجة عن عدم الالتزام الطوعي بمنظومة الفاتورة الإلكترونية.

إن عدم التزام المنشآت والممولين بالانضمام إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية سيترتب علية العديد من العقوبات، حيث أعلن السيد رئيس مصلحة الضرائب، إن عدم التزام المنشآت الملزمة بالانضمام إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية، سيعرضها لعقوبات قانونية بغرامة تتراوح بين ٢٠ ألفا و١٠٠ ألف جنيه، وذلك وفقًا لقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، فإنه على كل المنشآت وغيرها من الممولين تسجيل مبيعاتها ومشترياتها على النظام الإلكتروني طبقا لأحكام المادة ٣٥ من هذا القانون، بالإضافة إلى إلزام كل ممول أو منشأة او مكلف بإصدار فاتورة ضريبية أو إيصال في شكل إلكتروني طبقا لأحكام المادة ٣٧ من نفس القانون.[٤١]

ورأى (شحاته،٢٠٢٢)[٤٢] إن عدم الالتزام بالانضمام إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى:

- حرمان المنشآت المنتمية لفئة B2Bالملتزمة بتطبيق منظومة الفاتورة الكترونية من القيام بالتعاقد مع أي جهة حكومية، كمورد أو مقاول أو مقدمي خدمات، اياً كان نوع هذه المنشأة، الا إذا كان هذا المتعاقد مسجل في منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصلحة الضرائب المصرية.

---

41- https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/12/2/19231
مقال متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٣/١١م.

٤٢ - شحاته، جهاد مغاوري، تطوير التشريعات الاقتصادية لمواكبة التحول الرقمي، المؤتمر السنوي السابع للجمعية العلمية للتشريع الضريبي، المنعقدة في ٣٠اكتوبر ٢٠٢٢م – فندق سميراميس- القاهرة ص: ص ١٠٠-١٢٠.

- حرمان المنشآت من برنامج دعم الصادرات، كما أن هذه المنشآت لم تستطيع التعامل مع الجهات الحكومية أو القطاع العام، وقطاع الاعمال العام والهيئات العامة والمنشآت التي تساهم فيها الدولة بنسبة تجاوز ٥٠٪، وذلك طبقاً لقرار مجلس الوزراء في مصر رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١م.
- عدم اعتماد مصلحة الجمارك المصرية فواتير التصدير إلا إذا كانت صادرة من منظومة الفاتورة الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية، وذلك طبقاً لقرار وزير المالية رقم ٢٩١ لسنة ٢٠٢١م، وسيتم اتخاذ كافة الإجراءات ضد المنشآت المخالفة لهذا القرار، وهي الإحالة إلى النيابة العامة، وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنية ولا تتجاوز مائة ألف جنية.

ويرى الباحث أن هناك العديد من العقوبات[٤٣] التي تطبيق على المنشآت والممولين في حالة عدم التسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية، فمنها الغرامات المالية والتي لا تقل عن عشرين ألف جنية ولا تزيد عن مائة ألف جنية، بالإضافة إلى حرمان المنشآت المنتمية لفئة B2B الملتزمة بتطبيق منظومة الفاتورة الكترونية من القيام بالتعاقد مع أي جهة حكومية، كمورد أو مقاول أو مقدمي خدمات، أياً كان نوع هذه المنشأة، الا إذا كان هذا المتعاقد مسجل في منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصلحة الضرائب المصرية، وحرمان المنشآت من برنامج دعم الصادرات، كما أن هذه المنشآت لم تستطيع التعامل مع الجهات الحكومية أو القطاع العام، أو قطاع الاعمال العام والهيئات العامة والمنشآت، وعدم اعتماد مصلحة الجمارك المصرية فواتير التصدير إلا إذا كانت صادرة من منظومة الفاتورة الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية وتتلخص هذه العقوبات فيما يلي:

- يتم القيام بفرض غرامة مالية لا تقل عن مبلغ ٢٠ ألف جنيه ولا تتجاوز مبلغ ١٠٠ ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد (٢٤، ٢٨، ٣٥/ فقرتين أولى وثانية، ٣٧/ فقرتين أولى ورابعة، ٣٨/ فقرات أولى وثانية وثالثة) من القانون المنظم لمنظومة الفاتورة الإلكترونية.
- لن يستطيع المصدرون من صرف الدعم المالي المستحق لهم عن صادراتهم حسب برامج تشجيع الصادرات في وزارة التجارة والصناعة نظراً لعدم تسجيلهم في منظومة الفاتورة الإلكترونية.
- لن يمكنهم إجراء التسوية اللازمة في حالة قيامهم للتقدم بإجراء تسوية بين قيمة الدعم المستحق لهم وبين قيمة الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب الناتجة عن نشاطهم سواء كان ضريبة على الدخل أو ضريبة على القيمة المضافة إلا بعد الانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية.
- معاقبة المنشآت والممولين لعدم تسجيلهم في منظومة الفاتورة الإلكترونية بالحرمان من المزايا المتاحة في حالة الانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية، حيث لن يستطيع المصدرين استرداد الضريبة على المدخلات المعفاة من الضرائب في صادراتهم إلا عبر التسجيل في نظام منظومة الفاتورة الإلكترونية.

---

43 - https://linkitsys.com/ar

مقال متاح على الانترنت بعنوان عقوبة عدم الالتزام بالفاتورة الإلكترونية في ٢٠٢٣/٣/١١م.

## المبحث الثاني

## دور جودة معلومات التحاسب الضريبي في الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر

### مقدمة:

إن استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يساعدنا في الوصول إلى جودة معلومات التحاسب الضريبي والتي لابد وان تتسم بالثقة والترابط والتناغم مع بعضها البعض، والملائمة والوقتية، والقابلة للتحقق، والموضوعية، والدقة، والقابلية للقياس، حيث يجب أن تتسم هذه المعلومات بالقدرة على التنبؤ كأساس لحساب الإيرادات الضريبية وإمكانية المقارنة بين التوقعات للإيرادات الحالية والمستقبلية وهذه المقارنات تساعد المستخدمين وصناع القرارات في مصلحة الضرائب المصرية من تحسين العمليات التي تتم مستقبلاً بحيث يتم اتخاذ افضل القرارات لتطوير العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية والايصال الالكتروني في مصلحة الضرائب المصرية، مما يؤدي إلى الوصول إلى التقدير السليم للضريبة سواء كانت ضريبة عامة على الدخل أو ضريبة القيمة المضافة والبعد عن التقدير الجزافي.

وسوف يتناول الباحث في هذا المبحث دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر وذلك من خلال تناول النقاط التالية:

١- المساهمة في ميكنة الاعمال الضريبية.

٢- -تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وأثرها على جودة معلومات التحاسب الضريبي.

٣- أثر جودة المعلومات المحاسبية على الحد من التهرب الضريبي.

٤- تحسين المنظومة الضريبة يساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي

### اولاً: المساهمة في ميكنة الأعمال الضريبية.

تعتبر منظومة الفاتورة الضريبية جزءاً من منظومة الإجراءات الضريبية الموحدة حيث تعتبر ترجمة حقيقية لدمج وتبسيط الإجراءات الضريبية على نحو دقيق يأخذ في الاعتبار الخصوصية الفنية لكل نوع من أنواع الضرائب سواء كانت الضريبية العامة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة، ويرى (مراد، ٢٠٢٢) [٤٤] أن تطبيق عمليات الميكنة للأعمال الضريبية تمت طبقاً للخطوات التالية:

١- في بداية عام ٢٠٢١م تم اصدار عدد من الوظائف الأولية في مشروع ميكنة الاعمال الضريبية الأساسية بعدد من مأموريات مراكز كبار الموليين، ومأموريات كبار المهن الحرة في مصر، والتي تشمل وظائف عدة منها؛ التسجيل الضريبي، وتقديم الاقرارات السنوية، والمدفوعات وعملية إدارة حسابات الممولين في شعبة الحجز.

٢- في بداية عام ٢٠٢٢م تم اصدار مجموعة من الوظائف الأولى مأمورية (القاهرة رابع)، وذلك باعتبارها أول نموذج للمناطق الضريبية المدمجة والتي تتضمن حوالي نصف مليون من الممولين يتلقوا الخدمات الضريبية الكترونياً على مدار اليوم دون الحاجة إلى الانتقال إلى المأموريات

[٤٤] - مراد، سامي محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٩

المختصة، بحيث يتم توفير الوقت والجهد وتحقيق أعلى درجات الدقة وذلك نظراً لإسهام ذلك في الحد من التدخل البشري وإرساء الدعائم الأساسية للعدالة الضريبية.

٣- تعتبر منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة الموحدة بمثابة ترجمة حقيقية لمجهودات عديدة أهمها دمج وتبسيط وميكنة عمليات وإجراءات ربط وتحصيل الضريبية العامة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، وضريبة كسب العمل وضريبة الدمغة، وذلك بشكل دقيق يراعي الخصوصية الفنية لعمل كل نوع من أنواع هذه الضرائب، بحيث أن هناك رقم تسجيل ضريبي موحد لكل ممول أو منشأة يتضمن كل نوع من أنواع الضرائب الخاضعة لها كل ممول أو منشأة، ومن خلال موقع الكتروني لمصلحة الضرائب المصرية يمكنهم جميعاً من تقديم الاقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية، وكذلك تلقيهم النماذج الضريبية والتي تصل إلى حوالي تسعة واربعون نموذجاً الكترونياً كلاً وفقاً لنشاطه سواء كانت ضريبة عامة على الدخل، أو ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة كسب العمل أو اقرارات الخصم والاضافة، أو ضريبة الدمغة، وفي ضوء ذلك يتم تحديد قيمة الضرائب المستحقة بمختلف أنواعها على الممول الواحد أو المنشأة الواحدة، ومن ثم يتم سداد هذه المستحقات الكترونياً بإحدى وسائل الدفع غير النقدي.

٤- اعتبار أن المكاتب الامامية المتقدمة أحد الملامح الحديثة للتطوير الشامل بالمأموريات المتطورة والمدمجة بحيث تسهم في التيسير على كافة الممولين والتي من خلالها يمكن تلقي خدماتهم الضريبية في زيارة واحدة.

٥- قيام مجموعات متميزة من اللجان، وفرق العمل بمصلحة الضرائب المصرية بإعداد مجموعة شاملة من أدلة العمل والنماذج الضريبية والتي تعكس الإجراءات الضريبية الحديثة والتي تم إعادة هندستها وتصميمها من الفنيين والاستشاريين في مصلحة الضرائب المصرية والتي سوف يتم تنفيذها في ظل تنفيذ مشروع ميكنة الاعمال الضريبية الرئيسية في مصلحة الضرائب المصرية.

٦- قامت مصلحة الضرائب المصرية بشراء وتركيب نظام تقارير ذكاء الاعمال Intelligence System، والذي بدوره يتيح الاستخدام الأمثل لمجموعات البيانات الضخمة، والتي ستوفر أجهزة الحاسب الآلي بمصلحة الضرائب المصرية.

٧- يستطيع هذا النظام توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا بمصلحة الضرائب المصرية، ووزارة المالية ، والقيادات السياسية من متابعة حركة السوق لحظياً وذلك من خلال تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية، وإصدار مجموعة من التقارير والاحصائيات الهامة والمؤشرات الاقتصادية على مستوى الصناعات والمناطق الجغرافية المختلفة ، والفترات الموسمية، وكذلك الحدود القصوى والدنيا لكل منها مما يمكن الإدارة العليا رؤية الوضع الاقتصادي للبلاد بشكل صحيح ولحظي، وبذلك بهدف دعم اتخاذ القرارات المناسبة بناء على المعلومات التي توفرها منظومة الفاتورة الإلكترونية، ومنظومة الإجراءات الضريبية.

٨- حالياً يتم التحول الرقمي بمصلحة الضرائب المصرية من خلال العديد من المراحل والتي تتمثل في تحديد الممول أو المنشأة الخاضعة للضريبة، وذلك للدخول لتحديد المعاملات المطلوبة، ثم تطبيق القواعد والإجراءات الضريبية، وحساب الضرائب المستحقة على الممول أو المنشأة ودفع الضريبة المستحقة، وتدقيق الحسابات وعمليات الانفاذ، وبذلك يكون قد تم القيام بتحويل العمليات التي كانت في الأصل قائمة على المستندات اليدوية كلياً إلى الشكل الرقمي بما يسمح بمشاركة أكبر قدر من البيانات داخل الإدارة الضريبية والحكومة الإلكترونية مما يساعد على استخدام هذه المعلومات في التحليل المالي للمجتمع.

٩- تبين أن هناك نمواً في إعداد المسجلين في قواعد بيانات الضريبة على القيمة المضافة تقدر بحوالي ١٠٪، ١١٪ لمقدمي اقرارات الضريبة على الدخل، وذلك بزيادة تقدر بحوالي ٢١٠٪ في المسجلين بقواعد البيانات الخاضعة بضريبية القيمة المضافة، وزيادة في اعداد المسجلين بمنظومة اقرارات القيمة المضافة تقدر بحوالي ١١٠٪ سنوياً، وزيادة قدرها ٣٤٪ في التحصيل غير النقدي في مصلحة الضرائب المصرية في النصف الأول من عام ٢٠٢٢م بإجمالي عدد ثلاثة ملايين عملية تحصيل الكتروني.

ويرى الباحث أن منظومة الفاتورة الضريبية يجب أن تكون جزء من منظومة الإجراءات الضريبية الموحدة حيث تعتبر ترجمة حقيقية لدمج وتبسيط الإجراءات الضريبية على نحو دقيق يأخذ في الاعتبار الخصوصية الفنية لكل نوع من أنواع الضرائب سواء كانت الضريبية العامة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة وهي تعتبر نظام لتوصيل المعلومات إلى الإدارة العليا بمصلحة الضرائب المصرية، ووزارة المالية، والقيادات السياسية لمتابعة حركة السوق المصري لحظياً وذلك من خلال تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية، وإصدار مجموعة من التقارير والاحصائيات الهامة والمؤشرات الاقتصادية على مستوى الصناعات والمناطق الجغرافية المختلفة، والفترات الموسمية، وكذلك الحدود القصوى والدنيا لكل منها بما يمكن الإدارة العليا رؤية الوضع الاقتصادي للبلاد بشكل صحيح ولحظي، وذلك بهدف دعم اتخاذ القرارات المناسبة بناء على المعلومات التي توفرها منظومة الفاتورة الإلكترونية، ومنظومة الإجراءات الضريبية.

## ثانياً: تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وأثرها على جودة معلومات التحاسب الضريبي.

مما لا شك فيه أن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية سوف يساهم بشكل كبير على تسهيل كثير من العمليات وحل كثير من المشاكل، وتقليل المنازعات نتيجة التقديرات الجزافية

ويرى (مراد، ٢٠٢٢م)[٤٥] أن للفاتورة الإلكترونية أثر كبير على زيادة جودة المعلومات المحاسبية أهمها:

١- تساعد الفاتورة الإلكترونية على تسهيل كافة إجراءات خصم ضريبة القيمة المضافة وردها وتقليل عمليات التقدير الجزافي للضريبة، نظراً لان كل الفواتير يوجد منها ثلاثة نسخ إحداهما طرف العميل وأخرى لدى مصلحة الضرائب المصرية والثالثة طرف الممول أو المنشأة.
٢- العمل من خلال منظومة الفاتورة الكترونية يساعد على الاجهاز على كافة المشاكل والمنازعات الضريبية بشأن عمليات التقدير الجزافي.
٣- العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية سوف يساعد على اعداد وتقديم الاقرارات الضريبية الكترونياً حيث تقوم منظومة الفاتورة الإلكترونية بإعداد الإقرار الضريبي للممول وعرضه عليه، وذلك للحصول على الموافقة منه او عدم الموافقة.
٤- سوف يساعد استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية من الحد من التهرب الضريبي في مصر، مما يساعد على إرساء مبدا العدالة الضريبية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الممولين في الأسواق المصرية، وتحصيل حقوق الخزانة العامة للدولة والمحافظة عليها من الضياع.

[٤٥] - مراد، سامي محمود، المرجع السابق، ص١٠

٥- نتيجة لان كافة بيانات ايصالات وفواتير البيع الإلكترونية محفوظة بقاعدة البيانات المركزية بمصلحة الضرائب المصرية فلن يكون حاجة لتقديمها، بالإضافة انها تتمتع في هذه الحالة بالمصداقية والحجية القانونية، كما انها تساعد على حماية المستهلكين وضمان حقوقهم في الحصول على السلعة أو الخدمة، كما يمكنهم من رد البضاعة المعيبة والغير مطابقة للمواصفات بكل سهولة ويسر.

٦- إن استخدام نظام منظومة الفاتورة الإلكترونية والفواتير الإلكترونية والايصال الالكتروني سوف يساعد مصلحة الضرائب المصرية على مراقبة كافة الاعمال وحركة البيع التي تتم في الأسواق المصرية بالإضافة انها تُمكن الممولين وأصحاب هذه المنشآت من الحصول على كافة أنواع الدعم الفني والمادي من مصلحة الضرائب المصرية.

٧- إن التحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية سوف يساعد على الانتقال إلى مجتمع غير نقدي، وهي تعتبر فرصة سانحة للحد من الاقتصاد الموازي (غير الرسمي)، والقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي في مصر.

٨- نظراً لظهور بيانات كافة الفواتير لحظياً وبشكل رقمي دون الاعتماد على المعاملات الورقية، فهذا يساعد على احكام السيطرة على السوق الموازي، والقضاء على ظاهرة بيع الفواتير الوهمية، ومكافحة التهرب الضريبي، وذلك من خلال مراقبة التعاملات بين المنشآت المختلفة والقيام بتحديد حجم اعمالها الحقيقي في الحال.

٩- إن العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية في مصلحة الضرائب المصرية سوف تساعد على تهيئة البنية التكنولوجية التحتية وعلى تأهيل كافة الكوادر البشرية بها، وتحديث الهيكل التنظيمي داخلها، وتعزيز مبدأ الحوكمة، وتحسين إدارة موارد الدولة على شكل يعكس استحقاق هذه الآليات على الثقة الكاملة في تحصيل الإيرادات الضريبية وحقوق الخزانة العامة للدولة.

١٠-نتيجة لقيام مصلحة الضرائب المصرية باستخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية و الفاتورة الإلكترونية والايصال الالكتروني فقد قامت وزارة المالية بزيادة حجم الاستثمارات في مجال الابتكار وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون نع شركتي IBM , SAP حيث اصبحوا نموذجاً متميزاً في توفير منظومة ممتازة وميكنة يمكن من خلالها لجميع المنشآت وممولي مصلحة الضرائب المصرية من سداد التزامات الدولة بطريقة آلية على شكل يتيح لمصلحة الضرائب المصرية من تعزيز مبدأ الحوكمة، ورفع كفاءة عمليات التحصيل الضريبي، والاسهام في انشاء بيئة عمل ذكية للإدارة الضريبية مما يساعد ذلك على تيسير العمل في المجتمع الضريبي بشكل كامل سواء كانت إدارة ضريبية أو الممولين و المنشآت.

وقد أوضحت (اللواتي، ٢٠٢١م)[٤٦] أن لاستخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية أثر على جودة عمليات الفحص الضريبي والتي تتمثل فيما يلي:

١- سوف تساعد منظومة الفاتورة الإلكترونية في إنهاء إجراءات الفحص الدوري للأنشطة المختلفة عن بعد، وفي اقل وقت ممكن، كما تساعد في تقليل عدد الزيارات التي يقوم بها المأمور الفاحص لاستيفاء النواقص من المستندات نظراً لفحص كافة الملفات وايصالات البيع الكترونياً وعن بعد، مما يؤدي ذلك إلى تخفيف أعباء الاحتفاظ بالفواتير الورقية وعمليات ارشفتها.

---

[٤٦] - اللواتي، نسرين محمد، التحول الرقمي لمنظومة الضرائب خارطة طريق الاقتصاد المستدام، بدون ناشر، عام ٢٠٢١م.، ص ٢٠.

٢- تساعد منظومة الفاتورة الإلكترونية على الاعتماد على أنظمة تقارير أكثر مصداقية وموثوقية مثل رقمنة فواتير ضريبة القيمة المضافة، وكشوفات النقدية من خلال الدفع عبر شبكة الانترنت، والعمل على بناء قواعد بيانات ضريبية أساسية في البرامج المحاسبية.

٣- المساعدة في القيام بتحسين الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب في مصر، وذلك من خلال تحسين عمليات الدفع الالكتروني وأدوات الخدمة الذاتية عبر شبكة الانترنت، وتعزيز المساعدة من خلال المحادثات المباشرة مع الممولين عبر شبكة الانترنت.

٤- تساعد منظومة الفاتورة الإلكترونية في عمليات حفظ السجلات وكتابة النماذج بالطريقة الصحيحة وحل أي مشكلات في الفهم، وتلبية متطلبات الإبلاغ عن المواعيد النهائية لعمليات الفحص والسداد النهائي في الوقت المناسب.

٥- مساعدة الممولين والمنشآت من التحقق من البيانات المستخدمة كما يمكنهم من التحقق من أصل ودقة البيانات المستخدمة بشفافية تمكن دافعي الضرائب من معرفة الغرض من الفحص والمساءلة عن الضرائب المقدرة والمدفوعة والمستحقة في الوقت المناسب والمضبوط.

٦- من خلال العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية ستصبح عملية دفع الضرائب بمثابة تجربة أكثر سلاسة مع مضي الوقت، كما يمكن دمجها في الحياة اليومية للممولين والمنشآت، بحيث انها سوف تصبح من ضمن سلوكيات الممولين والمنشآت التجارية والصناعية والخدمية بشكل متزايد.

٧- منظومة الفاتورة الإلكترونية تعمل على مساعدة بعض المنصات الرقمية بجمع الضرائب وتحويل هذه المدفوعات بدلاً من البيانات، ويقوم البعض الاخر بتحديد دافعي الضرائب، وتحديد المسؤوليات وتبادل المعلومات والنتائج المتعلقة بالضرائب، وذلك لضمان الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية.

ويرى (البشاري والطيب، ٢٠١٨م)[٤٧] أن جودة المعلومات المحاسبية لابد وان تتمتع بالموثوقية في البيانات المستخرجة والتي سوف تساعد المستخدمين في الاعتماد على المعلومات المحاسبية بثقة عالية جداً، ويرى(شريف،٢٠٢٢)[٤٨] أن جودة المعلومات المحاسبية تلعب دوراً مهماً ورئيسياً في نجاح أي منشأة باعتبار أن وظيفتها الأساسية هي تزويد المستفيدين بالمعلومات المفيدة، ولهذا لابد وان تتميز المعلومات المحاسبية بالجودة والموثوقية حتى يمكنها من مساعدة المستفيدين من اتخاذ القرارات، وأن جودة المعلومات المحاسبية الناتجة لابد وان تكون مفيدة للمستخدمين، فكلما تحسنت جودة المعلومات المحاسبية كلما ذادت جودة القرارات المتخذة، ويرى (عصيمي، ٢٠١٥)[٤٩] أن جودة المعلومات المحاسبية لابد وان تتسم بالموثوقية التي بموجبها يتحقق من خلالها الموضوعية والعرض الجيد للمعلومات، وأضاف (هلال، ٢٠١٣م)[٥٠] أن خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة هي التي يمكن الاعتماد عليها بحيث تحقق معيار المصداقية والحيادية بمعنى عدم التحيز لطرف على

---

[٤٧] - البشاري، مصطفى نجم، الطيب مصعب، " أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل محاسبة التنمية المستدامة"، مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٨م، ص ٥٤.

[٤٨] - شريف، إسماعيل عثمان،" موثوقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة كلية المجتمع، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠٢٢م، ص: ص ٢٥- ٤٠

[٤٩] - عصيمي، أحمد زكريا، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٥، ص ٤٧.

[٥٠] - هلال، سمير رياض، تقوية بدائل القياس في ضوء خصائص جودة المعلومات، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثالث، ٢٠١٣م، ص ٢٢٠.

حساب طرف آخر، وقد أوضحت دراسة (Richard G , et al 2001)[٥١] أن جودة المعلومات المحاسبية يجب وان تكون نابعة من النظام سواء كان يدوي أو الكتروني بحيث تتمتع هذه المعلومات بعدة خصائص نوعية حتى تكون مفيدة لأصحاب القرار،

وأضاف (أحمد، ٢٠١٠م)[٥٢] أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية تعرف بانها المعلومات التي تحقق منفعة لكل الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات، ويرى (الوابل، ٢٠٢٢) [٥٣] إن خصائص المعلومات الجيدة تتلخص فيما يلي:

- الملائمة: حيث تعد ملائمة المعلومات المحاسبية من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.
- الوقتية: حيث تتميز جودة المعلومات المحاسبية بالوقتية أي إمكانية الحصول عليها لحظياً وتكون أكثر فائدة.
- القابلية للتحقق: حيث تتميز جودة المعلومات المحاسبية بالقابلية للتحقق، أي تسمح لمن يقوموا بفحص البيانات والقوائم المالية بالوصول إلى نفس النتائج باستخدام أساليب ومقاييس مماثلة.
- الموضوعية (البعد عن التحيز) حيث تتميز جودة المعلومات المحاسبية بالموضوعية، أي تعني الابتعاد عن التحيز والحكم الشخصي والاعتماد على معلومات حقيقة للمعلومات المحاسبية.
- الدقة وصحة البيانات: حيث تتميز جودة المعلومات المحاسبية بالدقة وهي خاصية ذات أهمية كبيرة وذلك للاعتماد عليها.
- القابلية للقياس: حيث تتميز جودة المعلومات المحاسبية بالقابلة للقياس الكمي، وذلك نظراً لان المحاسبة هي أداة للتعبير عن النشاط الاقتصادي في صورة وحدات نقدية، فلغة المحاسبية هي لغة الاقام بحيث يتم القيام بقياس الاحداث المالية والتقارير المالية واثباتها واعدادها في شكل كمي.

ويرى الباحث أن استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يساعدنا في الوصول إلى جودة معلومات التحاسب الضريبي والتي لابد وان تتسم بالثقة والترابط مع بعضها البعض، والملائمة والوقتية، والقابلة للتحقق، والموضوعية، والدقة، والقابلية للقياس، حيث يجب أن تتسم هذه المعلومات بالقدرة على التنبؤ كأساس لحساب الإيرادات وإمكانية المقارنة بين التوقعات للإيرادات الحالية والمستقبلية وهذه المقارنات تساعد المستخدمين وصناع القرارات في مصلحة الضرائب المصرية على تحسين العمليات التي تتم مستقبلاً بحيث يتم اتخاذ افضل القرارات لتطوير العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية والايصال الالكتروني في مصلحة الضرائب المصرية، بحيث يتم اتخاذ افضل القرارات، مما يؤدي إلى الوصول إلى التقدير السليم للضريبة والبعد عن التقدير الجزافي.

---

[51] - Richard G, Schroeder, Myrtly Wclark, and Jack M.cathey, Accounting Theory and Analyses, john wiley &sons, inc, 2001, p 19.

[٥٢] - أحمد، صلاح، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠١٠، ص١١٢

[٥٣] - الوابل، وابل علي، أسس المحاسبة، دار وابل للنشر، ٢٠٢٢، ص١١: ١٢

## ثالثاً: أثر جودة المعلومات المحاسبية على الحد من التهرب الضريبي.

تمثل المعلومات جميع ما تحتويه التقارير المالية والحسابات الختامية والقوائم المالية على معلومات مالية ومحاسبية عن نشاط المنشآت، وكلما كانت هذه المعلومات تتميز بالمصداقية والشفافية كلما كانت هذه المعلومات ذات جودة عالية.

ويرى (محمد، ٢٠٢٠م)[٥٤] أن جودة المعلومات المحاسبية هي ما تتمتع به هذه المعلومات من شفافية ومصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين الخارجين والداخليين ،بشرط أن تخلوا من التحريف والتضليل وان تعد طبقاً للمعايير المحاسبية.

ويرى ( الشيتي، ٢٠٠٦)[٥٥] أن بعض إدارات المنشآت والممولين يتبعوا بعض الأساليب المحاسبية التي تمكنهم من التأثير في الأرباح المعدة للنشر بالزيادة أو النقص ، وهذه الأساليب تتمثل في تغيير بدائل السياسات المحاسبية، أو تطبيق أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي، ويعرف هذا الأسلوب بأسلوب إدارة الارباح لتحقيق أهداف معينة.

ويرى(Schipper &Vincent, 2003)[٥٦] أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في مدى تعبير التقارير المالية بصدق وشفافية عن الربح الحقيقي للمنشأة، ويجب البعد عن الظواهر التي تقوم بعض الاساليب لتطويع التقديرات المحاسبية للتأثير في الأرباح لإظهارها بأكثر من قيمتها للأطراف الخارجية والداخلية والملاك، واتباع سياسة أخرى لتقليل الأرباح في القوائم المالية والحسابات الختامية لتقديمها إلى الجهات الحكومية ومنها مصلحة الضرائب، وهي ما يسمى بتطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في ارقام الأرباح المنشورة حسب الاستراتيجيات التي تستخدمها المنشأة اما بالزيادة أو النقص طبقاً لما ترغب فيه للتقرير عن الأرباح، وذلك تفادياً لمواقف تعاقدية معينة أو للتقرير عن مستوى من الأرباح باعتباره من المقاييس التقليدية لأداء الإدارة، ويرى (سالم، ٢٠١٨)[٥٧] أن المعلومات المحاسبية يجب ان تتوافر فيها الخصائص التالية:

١-المصداقية ٢- الموضوعية ٣- القابلية للتحقق

٤-الشمول ٥- الثبات ٦- القابلية للمقارنة

وأضاف أن هناك معايير لجودة المعلومات المحاسبية وهي:

١- اعتبار الدقة كمقياس لجودة المعلومات.
٢- اعتبار المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.
٣- اعتبار الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.
٤- اعتبار التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.
٥- اعتبار الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

---

[٥٤] - محمد، سلوى درار عوض، مرجع سبق ذكره ص ٩٩.

[٥٥] - الشيتي، حامد محمد، دراسة تجريبية للعلاقة بين موقف مراجع الحسابات من إدارة الربح، ونوع المعيار المحاسبي، والاهمية النسبية لمقدار إدارة الربح ومدى قوة حجج الإدارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول، المجلد الثلاثون، عام ٢٠٠٦م، ص ١٢٠.

[56] - Schipper,k and Vincent, L,2003, Earnings quality, Accounting, Horizons, vol.17, supplement, pp.97-110.

[٥٧] - سالم، نور الدين صالح عبيد، دور التحاسب الضريبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية، جامعة البحر الأحمر، العدد السادس، ديسمبر، ٢٠١٨م، ص: ص ١١١- ١٢٦.

ويرى الباحث أن جودة معلومات التحاسب الضريبي تزداد مصداقيتها نتيجة اتباع منظومة الفاتورة الإلكترونية، حيث سيتم توافر برامج فحص الكتروني تمكن مأموري الضرائب من التعامل مع نظم المعلومات المحاسبية بالمنشآت والممولين، مما يساعد مصلحة الضرائب المصرية على القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي من خلال الدفاتر والسجلات الإلكترونية، وبهذا يتضح لنا أثر جودة معلومات التحاسب الضريبي على الحد من التهرب الضريبي في مصر، حيث أن منظومة الفاتورة الإلكترونية سوف تحقق المصداقية والشفافية والحيادية والملائمة والموضوعية والشمول والقابلية للمقارنة، والدقة والكفاءة في استنتاج معلومات التحاسب الضريبي، مما يساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال جودة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الأنظمة المحاسبية، كما أن توفير معلومات محاسبية جيدة عن أنشطة الممولين في كافة جهات التعامل يزيد من تحقق مصلحة الضرائب المصرية من كافة معاملات المنشآت مع الأطراف الأخرى، وذلك للقضاء على السوق الموازي والاقتصاد غير الرسمي وإدخاله في الاقتصاد الرسمي للبلاد.

## رابعاً: تحسين المنظومة الضريبة يساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

يعتبر التهرب الضريبي هو عدم سداد ما يستحق للدولة من ضرائب، حيث يعد من أهم المشاكل التي تواجه مصلحة الضرائب المصرية، حيث يؤدي التهرب الضريبي إلى تأكل الحصيلة الضريبية في مصر وضياع حقوق الخزانة العامة للدولة، مما يؤثر على عدم قدرة الدول في الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، والقصور في القيام بمشروعاتها وخططها القومية نتيجة قلة مصادر الدخل القومي للبلاد.

و يرى كلاً من (الميهي، البسطويسي، السوداني، ٢٠٢٢م)[٥٨] أنه يوجد مجموعة من أسباب التهرب الضريبي هي:

١-انعدام الثقة بين الممولين والمنشآت ومصلحة الضرائب.

٢-عدم شعور الممولين والمنشآت بالدور الإيجابي الذي تلعبه الضرائب في المجتمع من توفير مصادر للدخل القومي.

ويرى (الدالي، ٢٠١٥م)[٥٩] أن التهرب الضريبي هو تخلص الممول من أداء الضريبة، وذلك دون نقل عبئها إلى طرف آخر مما يؤثر على حصيلة الدولة من الضريبة،

ويرى (خميس، ٢٠١٨)[٦٠] أن التهرب الضريبي عبارة عن سلوك يستخدم فيه أدوات علمية محاسبية يتم استخدامها بهدف الاستيلاء على اموال كانت مفترضة أن تدخل الخزانة

---

[٥٨] - الميهي، رمضان عبد الحميد، البسطويسي، مروة أحمد، السوداني، ايمان قضب، أثر تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠"دراسة ميدانية "، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، مارس ٢٠٢٢م، ص ٣٤٤

[٥٩] - الدالي، سليمان، دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي، دراسة ميدانية في مديرات المال بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السابع والثلاثون العدد الأول، ٢٠١٥، ص: ص ١٠٠-١٢٠.

[٦٠] - خميس، حسن كامل، قياس تأثير الملكية المؤسسية في التهرب الضريبي بالعوائد المدينة دليل عملي من البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرين، العدد الأول، ٢٠١٨، ص ٢٠٣

العامة للدولة، ويرى (محمد، بغدادي، ٢٠١٩)[٦١] أن التهرب الضريبي هو قيام الممولين بمجموعة من الممارسات والافعال والتي من خلالها يقوموا بترتيب أوضاع وشئون منشأتهم بهدف تقليل الضريبة المستحقة عليهم، أو عدم دفعها نهائياً، وذلك بالمقارنة بما كان يجب دفعة للخزينة العامة للدولة وذلك باستخدام أساليب احتيالية ومخافة للقوانين والتشريعات الضريبية المنظمة لذلك، ويرى (عبد العزيز، ٢٠٢٢م)[٦٢] أن منشآت الاعمال تقوم بالتهرب الضريبي بعدد من الاشكال والصور التالية:

١- القيام بممارسة أنشطة تجارية أو صناعية أو خدمية دون استخراج تراخيص لمزاولة النشاط من الجهات الرسمية الحكومية.
٢- عدم التسجيل لنشاطهم نهائياً في مصلحة الضرائب على الرغم من مزاولتهم للنشاط.
٣- القيام بالتسجيل واخفاء معظم الاعمال التي يقوموا بها من الضرائب، وعدم الإقرار عنها، أو عن أي إيرادات وعدم سداد أي نوع من أنواع الضرائب التي تستحق، أو الإقرار عن جزء بسيط من النشاط الذي يتم مزاولته واخفاء الجزء الاخر.
٤- تقديم سجلات ومستندات غير حقيقية للتخلص من سداد الضريبة كلياً أو جزئياً.
٥- عدم اصدار الممولين والمنشآت فواتير عن مبيعاتهم من السلع والخدمات.

ويرى (سليمان، ٢٠١٦م)[٦٣] أن اتساع الفجوة الضريبية وزيادة حالات التهرب الضريبي في مصر في السنوات الاخيرة لعدة أسباب هي:

١-فجوة السياسة الضريبية.
٢-فجوة عدم كفاءة الإدارة الضريبية.
٣-التهرب الضريبي.

ويرى (عبد الرحيم، ٢٠٢٢م)[٦٤] إن التهرب الضريبي هو طريقة غير شرعية يتبناها الممولين للهروب من دفع الضريبة أو لتقليل مسئوليته الضريبية مثل:

- القيام بالمبالغة في احتساب النفقات.
- القيام بتخفيض الأرباح المحققة.
- القيام بعدم التسجيل لدى مصلحة الضرائب.
- رفض الممول دفع الضرائب المربوطة علية.
- القيام بعدم تقديم الاقرارات الضريبية.

---

[٦١] - محمد، محمود سليمان محمد؛ بغدادي، أحمد بغدادي أحمد "العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة "دراسة اختبارية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، المقالة ١٦، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، عام ٢٠١٩م، ص: ص١٢٠- ١٦٢.

[٦٢] - عبد العزيز، غريب محمد، دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الاثار السلبية للتجنب الضريبي في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني، يناير٢٠٢٢م، ص: ص ٤١٣-٤٤٧.

[٦٣] - سليمان، حنان الدودي، أطار مقترح لبيان الابعاد الثقافية لهوفستيد على الفجوة الضريبية: دراسة ميدانية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، الاسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد السابع، ٢٠١٦، ص: ص ٥٧٨-٦٠٨.

[٦٤] -عبد الرحيم، أحمد محمد، النظم الضريبية المقارنة وأساليب التهرب الضريبي، مكتبة الرشد، القصيم، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢م، ص٧٥

ويرى (Enofe et al, 2019)[٦٥] أن التهرب الضريبي هو قيام الممولين بالتهرب المباشر من القوانين والتشريعات الضريبية وذلك فيما يتعلق بالتزام الممول بدفع الضريبة ، ويحدث ذلك عندما يعمدوا الممولين إلى تخفيض وتقليل التزاماتهم الضريبية، حيث يقوموا بتجاهل دفع الضريبة نهائياً، ويرى كلاً من (رشوان، مهاني،٢٠٢١م)[٦٦] أن أهم وسائل الحد من التهرب الضريبي هي توافر المقومات التالية:

١-العمل على إيجاد نظام معلومات الكتروني كفء، بحيث يعمل على القيام بتبادل المعلومات بين الأقسام الضريبية من جانب، ويقوم بتوفير معلومات دقيقة عن تعاملات الممولين والمنشآت فيما بينهم وبين الوحدات الحكومية من جانب اخر.

٢-القيام بتوفير مأموري ضرائب فاحصين ضريبين مؤهلين علمياً وعملياً في عمليات الفحص الضريبي الالكتروني مع القيام بتدريبهم بشكل مستمر لتنمية قدراتهم العملية ومهاراتهم التكنولوجية، مع اعداد دليل موحد لإجراءات الفحص الضريبي الالكتروني.

٣-القيام بنشر الوعي الضريبي لكافة الممولين بأهمية الفحص الضريبي الالكتروني، بهدف تحسين مستوى الثقة بين أطراف العملية الضريبية.

٤-سرعة قيام الادارات الضريبية بعمليات الفحص الضريبي الالكتروني لملفات الممولين طبقاً للتصنيف المتبع للأنشطة والكيان القانوني وتقسيم الشياخات الموجود بالمأموريات الضريبية

٥-العمل على تحقيق العدالة الضريبية بين فئات المجتمع وإعادة بناء جسور الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب المصرية للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي، من خلال تطوير المنظومة الضريبية بمحاورها الثلاثة وهي:

- العمل على زيادة الحصيلة الضريبية.
- العمل على تشجيع الالتزام الضريبي.
- العمل على الحد من ممارسات التهرب الضريبي المختلفة.

وتعتبر الضرائب[٦٧] من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الخزانة الدولة، حيث أوضحت مصلحة الضرائب المصرية في بيانها الصادر عن السيد الدكتور مستشار رئيس مصلحة الضرائب المصرية يان الإيرادات الضريبية تمثل نحو أكثر من ٧٥٪ من حجم الإيرادات المخصصة بالموازنة العامة للدولة، و ان حجم التهرب الضريبي في مصر يصل إلى أكثر من ٤٠٠ مليار جنيه سنوياً، وذلك وفقا لتقارير مصلحة الضرائب وحسب تصريحات السيد الدكتور رئيس مصلحة الضرائب في مؤتمر أخبار اليوم الاقتصادي، حيث قال: إن حجم التهرب الضريبي في مصر يصل إلى أكثر من ٤٠٠ مليار جنيه سنويا أي ما يوازى حوالي ٢٥ مليار

---

65 -Enofe ,A., Embele, K., and Obazee, E P, 2019, "Tax audit, investigation, and tax evasion ", Journal of Accounting and financial Management, vol. 5 , issue: 4 pp. 48-66.

٦٦ - رشوان، عبد الرحمن ومهاني، محمود " اثر الفحص الضريبي الالكتروني على رفع كفاءة أداء الإدارة الضريبية في ظل جائحة كرونا"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، تصدر عن قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول، عام ٢٠٢١م، ص: ص ٥٥-٨٠.

67 - https://www.youm7.com/story/2019/3/17

مقال متاح على الانترنت في ٤/٤/ ٢٠٢٣

دولار سنوياً و قد عرف التهرب الضريبي بأن الممول يتهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه وقد يكون ذلك إما أن يتهرب الممول من كل الضريبة المفروضة عليه أو يتهرب عن جزء كبير منها، كما يوجد تهرب ضريبي مشروع، وهو أن الممول لا يدفع ما عليه من ضرائب دون أن يخالف النصوص القانونية متعمداً، وذلك بأن الممول يلجأ إلى الثغرات الموجودة في النصوص القانونية والتشريعية، و التي تخص الضريبة، ويقوم هنا الممول باستغلالها للتهرب من الضرائب المستحقة عليه كلها أو جزء منها، ويوجد ايضاً تهرب ضريبي غير مشروع، وهو أن الممول يخالف متعمداً أحكام القانون الخاص بسداد الضريبة، حيث يقوم بعدم التصريح عن أرباحه أو مستندات مزيفة لا تعبر اطلاقاً عن حجم تعاملاته الحقيقية ونسبة أرباحه وهذا انوع من التهرب يحاسب عليه القانون، حيث "تنص المادة رقم ٦٧ في قانون ضريبة القيمة المضافة، على أنه يعاقب على التهرب من الضريبة، وضريبة الجدول بالسجن مدة لا تقل عن ٣ سنوات ولا تتجاوز ٥ سنوات وبغرامة لا تقل عن ٥ آلاف جنيه ولا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين".

وأوضح السيد الدكتور مستشار رئيس مصلحة الضرائب المصرية (٦٨)إن مصلحة الضرائب المصرية سوف تقوم بتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية الإيصال الإلكتروني، بهدف محاصرة التهرب الضريبي وضم الاقتصاد غير الرسمي (السوق الموازي)، وفي الوقت نفسه للتيسير على المنشآت في إعداد وتقديم الإقرارات الضريبية، والعمل على ضمان حقوق المستهلكين، وذكر السيد الدكتور مستشار رئيس مصلحة الضرائب المصرية، أن وزارة المالية تتبنى مشروعًا لتحديث وتطوير وميكنة منظومة الإدارة الضريبية في مصر، ويتضمن هذا التطوير تطبيق منظومة إلكترونية للفواتير، وذلك بهدف التحقق من صحة البيانات لمصدر الفاتورة الإلكترونية ومتلقيها و كافة محتوياتها شكليًا وموضوعيًا، و العمل على القضاء على السوق الموازي وضم الاقتصاد غير الرسمي للمنظومة الضريبية في مصر، وأضاف أن هذه المنظومة يتابعها السيد الدكتور وزير المالية ،والذي يعقد لقاءات دورية مع قيادات مصلحة الضرائب المصرية، وذلك للتأكد من الانتظام في تطبيقها وفقاً للمواعيد المحددة مسبقاً، وحل أي تحديات تواجه المتعاملين معها، وقد شارك في إعدادها كبرى شركات التكنولوجيا المصرية والعالمية، أنه تم تطبيق المرحلة الأولى من ميكنة الإدارة الضريبية بتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية منتصف شهر من عام ٢٠٢٠، وهو نظام مركزي حديث يمكن مصلحة الضرائب المصرية من القيام بمتابعة كافة التعاملات التجارية بين المنشآت عبر تبادل بيانات جميع الفواتير لحظيًا بشكل رقمي، و قد تم انضمام ٥٢ ألف منشأة لمنظومة الفاتورة الإلكترونية، من بينها أكثر من ٤٣ ألف منشأة تم تفعيل حساباتها على المنظومة و قد أرسلت أكثر من ١٥٤ مليون فاتورة إلكترونية، مما ساعد ذلك في كشف أكثر من ١٧ ألف حالة تهرب ضريبي في مصر، وتم تحصيل ٦ مليارات جنيه

---

[68] - https://arabic.cnn.com/business/article/2022/03/31/electronic-receipt-egypt

مقال متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٤/٤م

فروق ضريبية لصالح الخزانة العامة المصرية، واضاف أن مصلحة الضرائب المصرية مع بداية من شهر أبريل ٢٠٢٣م ستطبق المرحلة الثانية من ميكنة الضرائب، وذلك بإطلاق منظومة الإيصال الإلكتروني، وهو نظام حديث مركزي إلكتروني يمكن المصلحة من القيام بمتابعة جميع التعاملات التجارية في مصر من بيع السلع وتقديم الخدمات بين البائعين في مراكز البيع والخدمات وبين المستهلكين لحظيًا وبشكل فوري، وكذلك القيام بالتحقق من صحتها عبر التكامل الإلكتروني الذي يتم مع أجهزة البيع لدى التجار ومقدمي الخدمات الإلكترونية، وذلك بواسطة تركيب أجهزة مراقبة حركة المبيعات بها، وأكد على أهمية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني في تحقيق الاستفادة الكاملة لكافة الأطراف المتعاملة بهذه المنظومة، بدايةً من الدولة والتي سوف تستفيد من تطبيق المنظومة في حصر الاقتصاد غير الرسمي(السوق الموازي) و العمل على ضمه لبيانات الناتج القومي الإجمالي المصري، ومن جهة مصلحة الضرائب والتي تيسر على هذه المنشآت منظومة تحصيل الضرائب المستحقة عليها في أقل وقت ممكن ، وذلك من خلال بيانات إيصالات البيع المحفوظة في قاعدة البيانات المركزية بمصلحة الضرائب المصرية، كما اضاف أنه من مصلحة المستهلك النهائي مطالبة المنشآت المتعامل معها بفواتير عن المنتجات والخدمات وذلك للاستفادة منها في سداد الضريبة ولضمان حقه في الحصول على سلعة مطابقة للمواصفات، وذلك لتسهيل رد المنتجات غير المطابقة للمواصفات وموصفات الجودة المطلوبة، وأشار السيد الدكتور مستشار رئيس مصلحة الضرائب المصرية، أن المصلحة استعدت لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني، وذلك بتدريب المنشآت والمتعاملين مع منظومة الفاتورة الإلكترونية، و قد قامت بنشر فيديوهات عبر موقها الالكتروني لكيفية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وأبرز مزاياها، علاوة على ذلك وفرت مصلحة الضرائب المصرية مركز خدمة عملاء للرد على جميع استفسارات المتعاملين والممولين، منوهًا إلى أن تطبيق منظومة الإيصال الإلكتروني والفاتورة الإلكترونية لن يؤثر على أسعار المنتجات المعلنة، وذلك لأن تكلفة الربط الشبكي بين المنشآت ومصلحة الضرائب المصرية ليست باهظة التكاليف، بل ستساعد هذه المنشآت في توفير الوقت والجهد وتقلل من التقديرات الجزافية للضريبة والغير عادلة، وحول توقعات السيد الدكتور مستشار رئيس مصلحة الضرائب المصرية حول أعداد المشتركين في تطبيق منظومة الإيصال الإلكتروني، افاد إن مصلحة الضرائب تستهدف تحصيل ضرائب تقترب من مليار جنيه خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بحيث تحقق اعلى استفادة ممكنة من هيكلة المصلحة وتطبيق منظومة الفاتورة والإيصال الإلكتروني والفاتورة الإلكترونية والإقرارات الضريبية إلكترونيا، وأن مصلحة الضرائب المصرية قد نجحت في تحقيق المستهدف الضريبي في العام المالي٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٠٠٪ رغم تداعيات الاقتصاد العالمي، كما أوضح السيد الدكتور مستشار رئيس مصلحة الضرائب المصرية عن أبرز المنشآت التي تم ضمها لمنظومة الفاتورة الإلكترونية ، حيث بدأت المصلحة في ضم المنشآت الكبرى بمركز خدمات كبار الممولين في مصر، وبعدها تم ضم متوسطي الممولين وكبار المهن الحرة في مصر، ثم الشركات المساهمة المصرية و شركات الاستثمار الموجودة في مصر، وخلال المرحلة المقبلة سيتم ضم شركات الأشخاص سواء شركات تضامن، أو شركات توصية بسيطة، كما اكد أنه سيتم تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية و الإيصال الإلكتروني على مقدمي الأنشطة الخدمية، وذلك في المرحلة الأخيرة من المنظومة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

ونجد انه بموجب القانون الفيدرالي للولايات المتحدة الامريكية، فإن التهرب الضريبي[٦٩] أو الاحتيال الضريبي، هو محاولة غير الشرعية وغير قانونية و التي تدفع دافعي الضرائب للقيام بالتهرب من دفع الضريبة المفروضة بموجب القانون الفيدرالي قد يؤدي ذلك إلى الإدانة بتهمة التهرب الضريبي إلى الغرامات والسجن، بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى، مما يجعل الامريكيون يقوموا بدفع الضرائب المستحقة عليهم بصورة عادلة وصادقة وفي الوقت المحدد، ويتعبر التهرب الضريبي منفصلاً عن التجنب الضريبي، حيث ان التجنب الضريبي هو الاستخدام القانوني والتشريعي للنظام الضريبي لصالح الفرد وذلك من أجل القيام بتقليل مقدار الضريبة المستحقة عليه عن طريق اساليب قانونية على سبيل المثال، ويمكن للممول أن يتجنب قانونيًا بعض الضرائب برفضه القيام بكسب المزيد من الدخل الخاضع للضريبة، أو عن طريق شراء عدد أقل من الأشياء الخاضعة لضرائب المبيعات أو لضريبة القيمة المضافة، بينما التهرب الضريبي يعتبر تصرف غير قانوني، في حين يعتبر تجنب الضرائب تصرف قانوني.

ويرى الباحث أن للتهرب الضريبي أثار سلبية عديدة تتلخص فيما يلي:

١-التهرب الضريبي يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى زيادة الدين العام، وهذا يؤدي إلى زيادة الانفاق العام لخدمة الدين سواء كان داخلي أو خارجي، مما يؤثر بدوره على زيادة عجز الموازنة في السنوات التالية.

٢-يعمل التهرب الضريبي على اضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع ككل، مما يؤدي إلى عدم المساواة بين الممولين في تحمل الأعباء الضريبية.

٣-يعمل التهرب الضريبي على أضعاف المنافسة الاقتصادية، حيث أن المتهربين ضريبياً يكونوا أكثر منافسة في الأسواق نتيجة تحقيق مكاسب من التهرب الضريبي.

٤-إن التهرب الضريبي هو قيام اشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتبارين بأعمال مخالفة لأحكام القانون والتشريع الضريبي بقصد التهرب، وينتج عن هذا العمل ضياع مستحقات الخزانة العامة للدولة، وذلك بهدف احكام عمليات التهرب الضريبي.

ويقترح الباحث لعلاج هذه الفجوات حيث يتطلب الامر إعادة النظر في علاقة الإدارة الضريبية مع المجتمع وتوفير الدعم اللازم ادارياً وفنياً، لان التخفيض الحقيقي في هذه الفجوات لا يتم الامن خلال تحسين العمل في الإدارة الضريبية، والدعوة على ضرورة نشر الوعي الضريبي وإصلاح المنظومة الضريبية بشكل كامل وذلك من خلال العمل على:

- زيادة أعداد مأموري الضرائب بشكل كافي في مصلحة الضرائب في شعب الحصر بهدف حصر المجتمع الضريبي حصراً على الطبيعة.
- زيادة أعداد مأموري الضرائب بشكل كافي في مصلحة الضرائب في شعب الفحص للإجهاز على الاعداد الهائلة من ملفات الممولين قبل الوصول الى التقادم الخمسي مما يتسبب في اهدار حقوق الخزانة العامة الدولة.
- زيادة اعداد مأموري الضرائب بشكل كافي في مصلحة الضرائب في شعب الحجز والتحصيل لإنهاء كافة إجراءات الحجز والتحصيل للوصول إلى المستهدف من الحصيلة.

---

69 - https://ar.wikipedia.org/wiki مقال متاح على الانترنت في ٢٠٢٣/٤/٦م

- تفعيل أساليب التكنولوجيا الحديثة في كافة الاعمال الضريبية المختلفة من حصر وفحص وخصم واضافة وحجز وتحصيل لسرعة انجاز المعدلات المطلوبة.
- العمل على تنمية الخبرات لدى مأموري الضرائب في الشُعب المختلفة وذلك للحد من التهرب الضريبي.
- العمل على التسجيل الكامل للمجتمع الضريبي وإيجاد نظام معلومات ضريبي متكامل وتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جميع المنشآت والممولين في مصر وذلك للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وإدخال الاقتصاد غير الرسمي (السوق الموازي) في الاقتصاد الرسمي للبلاد.

ويخلص الباحث إلى أن منظومة العمل الضريبية يمكن ان تساعد على دمج الاقتصاد غير الرسمي (السوق الموازي) في الاقتصاد الرسمي في مصر، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية على نحو يعكس قدرة الأنظمة المميكنة في حصر المجتمع الضريبي في مصر بشكل أكثر دقه وواقعية، وذلك من خلال القيام بإعادة هندسة الإجراءات الضريبية وتوحيدها وتبسيطها، والعمل على القيام بتوفير الغطاء التشريعي لها بصدور قانون وإجراءات موحدة تعمل جنباً إلى جنب مع القيام بتجهيز البنية التحتية التكنولوجية لتطوير المنظومة الضريبة وتأهيل الكوادر البشرية، وتحديث الهيكل التنظيمي داخل مصلحة الضرائب المصرية بشكل كامل، وذلك لتعزيز منظومة الضرائب المصرية وذلك من خلال القيام بإنشاء منصة الكترونية شاملة ومتكاملة تسهم في انشاء بنية عمل الكترونية للإدارة الضريبية لتعزيز الحوكمة والتيسير على المجتمع الضريبي في مصر، وذلك من خلال استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة العمل في كلاً من شُعب الحصر والفحص والتحصيل الضريبي من خلال منظومة عمل متناغمة، ومحكمة، و متسلسلة من خلال خرائط تدفق بما يوفر الوقت والجهد، وتحقيق أعلى درجات الدقة لإرساء دعائم العدالة الضريبية في مصر، ويجب أن تكون منظومة العمل بمصلحة الضرائب المصرية مميكنة لتكون ترجمة حقيقية لكل الجهود المبذولة من قُبل العاملين بمصلحة الضرائب المصرية وذلك لدمج وتبسيط وميكنة الإجراءات الخاصة بعناصر ربط وتحصيل الضريبة العامة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الدمغة، وكسب العمل، وذلك على نحو يراعي الخصوصية الفنية لكل نوع من أنواع الضرائب، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون هناك رقم تسجيل ضريبي موحد لكل ممول بحيث يتضمن تسجيل كافة أنواع الضرائب الخاضع لها كل ممول أو منشأة، ومن خلاله وعبر الموقع الالكتروني المقترح يمكنهم من تقديم جميع الاقرارات الضريبية، وفقاً لأنشطتهم سواء كانت للضريبة العامة على الدخل ( ضريبة الارباح التجارية والصناعية، ضريبة المرتبات، الضريبة العقارية، ضريبة المهن الحرة، ضريبة البساتين والاراضي الزراعية، ضريبة كسب عمل، ضريبة الدمغة)، و تقديم اقرارات الخصم والاضافة، والتحصيل تحت حساب الضريبة وكذلك الضريبة على القيمة المضافة، ومن خلال ذلك حتى تتحدد قيمة الضرائب المستحقة بكافة انواعها على الممول الواحد أو المنشأة الواحدة، ثم يتم سدادها الكترونياً بإحدى وسائل الدفع الالكتروني، كل هذه الإصلاحات التي يقترحها الباحث لكي تساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي مما يساعد في تحقيق العدالة الضريبية بهدف الحد من التهرب الضريبي في مصر، وبهذا يعتبر تطوير منظومة الفاتورة الإلكترونية، وتطوير منظومة العمل بمصلحة الضرائب المصرية من أهم المشروعات القومية لرؤية ٢٠٣٠ لمصر حيث يسهم في رفع كفاءة الإدارات الضريبية على كافة المستويات الإدارية بمصلحة الضرائب المصرية ، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية ورفع كفاءة وفعالية الأداء بمصلحة الضرائب المصرية، وذلك من خلال توفير منظومة تتيح لمصلحة الضرائب تعزيز الحوكمة، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي من خلال وضع خطة طموحة لتطوير منظومة العمل بمصلحة الضرائب في مصر للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

## الدراسة الميدانية

### ١-مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يقصد به جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، ويتكون مجتمع الدراسة من عدد من مأموري الضرائب ومراجعي الضرائب ومديري الضرائب ومديري عموم بمصلحة الضرائب المصرية.

**٢-حجم عينة الدراسة:**

تم اختيار حجم العينة من مجتمع الدراسة المتمثل في عدد من مأموري الضرائب ومراجعي الضرائب ومديري مأموريات الضرائب بمصلحة الضرائب المصرية بأحد محافظات مدن القناة.

تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة وتم توزيع (٢١٥) استبانة، تمكن الباحث من الحصول على (٢٠٠) استبانة من جملة الاستبانات الموزعة بنسبة (٩٣٪) ولم تسترد (١٥) استبانات بنسبة (٧٪) من ثم تم عمل تنظيف للبيانات للتخلص من البيانات المفقودة.

**التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:**

احتوت البيانات الشخصية علي ستة عناصر هي العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

جدول رقم (١)

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

| المتغير | بيان | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| العمر | أقل من ٣٠ سنة | 29 | ١٤,٥٪ |
| | ٣٠ وأقل من ٤٠ سنة | 83 | ٤١,٥٪ |
| | ٤٠ وأقل من ٥٠ سنة | 48 | ٢٤,٠٪ |
| | ٥٠ سنة فأكثر | 40 | ٢٠,٠٪ |
| **المجموع** | | **٢٠٠** | **١٠٠٪** |
| المؤهل العلمي | بكالوريوس | ١٠٩ | ٥٤,٥٪ |
| | دراسات عليا | ٣٣ | ١٦,٥٪ |
| | ماجستير | ٣٨ | ١٩,٠٪ |
| | دكتوراه | ٢٠ | ١٠,٠٪ |
| **المجموع** | | **٢٠٠** | **١٠٠٪** |
| التخصص العلمي | محاسبة | ١١٢ | ٥٦,٠٪ |
| | اقتصاد | ٣٧ | ١٨,٥٪ |
| | إدارة أعمال | ٢٥ | ١٢,٥٪ |
| | علوم حاسب | ١٤ | ٧,٠٪ |
| | نظم معلومات | ٤ | ٢,٠٪ |
| | دراسات مصرفية ومالية | ٨ | ٤,٠٪ |
| **المجموع** | | **٢٠٠** | **١٠٠٪** |
| المسمى الوظيفي | مدير عام | ٢٥ | ١٢,٥٪ |
| | مراجع داخلي | ٣٦ | ١٨,٠٪ |
| | مأمور ضرائب شعبة الفحص | ٧٥ | ٣٧,٥٪ |
| | مأمور ضرائب شعبة الحجز والتحصيل | ٢٥ | ١٢,٥٪ |
| | مأمور ضرائب شعبة الحصر والمعلومات | ٢٥ | ١٢,٥٪ |
| | مأمور شعبة الحاسب الآلي | ١٤ | ٧,٠٪ |
| **المجموع** | | **٢٠٠** | **١٠٠٪** |
| سنوات الخبرة | أقل من ٥ سنوات | ٢٣ | ١١,٥٪ |
| | ٦-١٠ سنوات | ٤٣ | ٢١,٥٪ |
| | ١١-١٥ سنة | ٤٨ | ٢٤,٠٪ |
| | ١٦-٢٠ سنة | ٣٥ | ١٧,٥٪ |
| | ٢١ سنة فأكثر | ٥١ | ٢٥,٥٪ |
| **المجموع** | | **٢٠٠** | **١٠٠٪** |

يلاحظ من الجدول رقم (١) أعلاه والذي يوضح توزيع مفردات العينة حسب الخصائص الديموغرافية، وقد اظهر التحليل توزيع مفردات العينة حسب العمر ويتضح من الجدول أن الفئة ٣٠ وأقل من ٤٠ سنة شكلت نسبة (٤١,٥٪)، وهي أكبر نسبة، بينما شكلت الفئة ٤٠ وأقل من ٥٠ سنة نسبة بلغت (٢٤,٠٪)، والفئة ٥٠ سنة فأكثر بلغت نسبة (٢٠,٠٪)، وأخيرا الفئة اقل من٣٠ سنة بلغت نسبة (١٤,٥٪)، أما متغير المؤهل العلمي فقد بلغت نسبة حملة درجة البكالوريوس نسبة (٥٤,٥٪)، وتشكل اكبر نسبة يليها حملة درجة الماجستير بنسبة (٣٨,٠٪)، ثم حملة الدراسات العليا بنسبة (١٦,٥٪) وأخيراً حملة شهادات الدكتوراه بنسبة (١٠,٠٪)، ويشير ذلك إلي أن مصلحة الضرائب المصرية تعتمد بشكل كبير علي حملة البكالوريوس، أما متغير التخصص العلمي فقد بلغ تخصص المحاسبة نسبة (٥٦,٠٪)، وتشكل أكبر نسبة يليها تخصص الاقتصاد بنسبة (١٨,٥٪)، ثم إدارة الأعمال بنسبة (١٢,٥٪)، ثم علوم الحاسوب بنسبة (٧,٠٪)، ثم الدراسات المصرفية والمالية بنسبة (٤,٠٪)، وأخيراً نظم المعلومات بنسبة (٢,٠٪)، ويشير ذلك إلي مصلحة الضرائب المصرية تولي اهتمام كبير لتخصص المحاسبة وان هناك اهتمام بالجانب التقني كما هو واضح في تخصص علوم الحاسوب،

أما متغير المسمى الوظيفي فقد بلغت وظيفة مأمور ضرائب شعبة الفحص نسبة (٣٧,٥٪)، وتشكل اكبر نسبة، يليها وظيفة مراجع داخلي حيث بلغت نسبة (١٨,٠٪)، ويليها وظيفة مدير عام حيث بلغت نسبته (١٢,٥٪)،ويليها وظيفة مأمور شعبة الحصر والمعلومات بنسبة (١٢,٥٪)، ويليها وظيفة مأمور ضرائب شعبة الحجز والتحصيل بنسبة (١٠,٥٪)، بينما بلغت مأمور شعبة الحاسب الآلي نسبة (٧,٠٪)، ويشير ذلك إلي أن العمل داخل مصلحة الضرائب المصرية يعتمد علي وظيفة مأمور الفحص بشكل كبير،

أما متغير سنوات الخبرة فقد بلغت الفئة ٢١ سنة فأكثر نسبة (٢٥,٥٪)، وتشكل أكبر نسبة، يليها الفئة من ١١ إلى ١٥ سنة بنسبة (٢٤,٠٪)، بينما بلغت الفئة ٦ إلى ١٠ سنوات نسبة (٢١,٥٪)، بينما بلغت الفئة ١٦ إلى ٢٠ سنة نسبة (١٧,٥٪)، أخيرا الفئة اقل من ٥ سنوات بلغت نسبة (١١,٥٪)، وتشير النسبة الكبيرة في الفئة ٢١ سنة فأكثر إلي أن أفراد العينة ذوي خبرات عملية كبيرة.

## فروض البحث:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وجودة معلومات التحاسب الضريبي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

**٣- نموذج الدراسة؛ ومتغيراتها:**

وفقا لفروض الدراسة تم صياغة نموذج الدراسة بناءً على تصميم الاستبانة وتوزيعها على الفئات المستهدفة لعينة الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل عدد ٢٠٠ استبانة مستردة من أصل ٢١٥ استبانة موزعة، واستخدمت الدراسة اختبار T وسوف يتم صياغة نموذج الدراسة في الشكل الاتي والذي يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

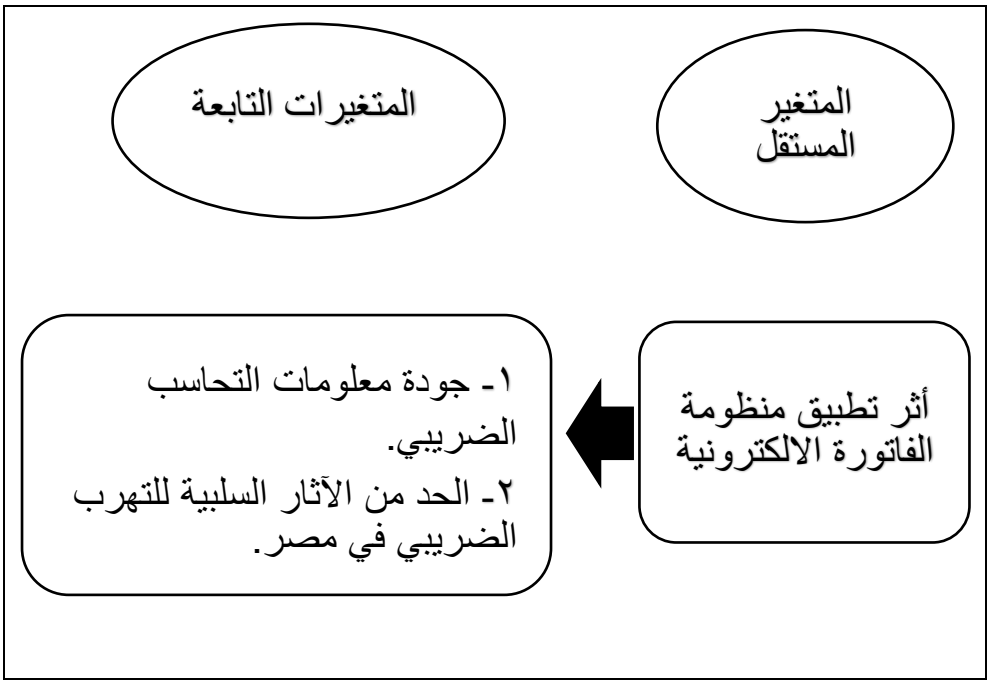


شكل رقم ١ نموذج الدراسة شكل يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة المصدر: إعداد الباحث

**٤-اختبار فروض الدراسة:**

**اختبار الفرض الاول:**

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وجودة معلومات التحاسب الضريبي.

جدول (2) الاحصاء الوصفي والاهمية النسبية واختبار T لعينة واحدة لمحور العلاقة بين تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وجودة معلومات التحاسب الضريبي.

| الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية النسبية | الاتجاه | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يساهم في تخفيض وقت معالجة البيانات بالمقارنة بالفاتورة الورقية، مما يزيد من جودة معلومات التحاسب الضريبي.. | 4.30 | 0.865 | 86.14% | موافق بشدة | 3 |
| استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى سهولة المعاملات البينية بين الأطراف مما يساعد على تحسين كفاءة العمل المحاسبي للوصول لجودة المعلومات عن التحاسب الضريبي. | 4.36 | 0.757 | 87.37% | موافق بشدة | 2 |
| استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض تكاليف معالجة المعاملات المالية ويزيد من جودة معلومات التحاسب الضريبي. | 4.25 | 0.802 | 85.12% | موافق بشدة | 4 |
| استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى سهولة الإجراءات الخاصة بربط الضريبية مما يؤدي إلى زيادة جودة معلومات التحاسب الضريبي. | 3.62 | 1.142 | 72.50% | موافق | 7 |
| استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى سهولة إعداد الاقرارات الضريبية، مما يسهل الوصول إلى جودة معلومات التحاسب الضريبي. | 4.02 | 1.063 | 80.61% | موافق | 6 |
| استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى سهولة عمليات الفحص الضريبي، وامكانية القيام بعملية الفحص الضريبي عن بعد للوصول إلى أعلى جودة لمعلومات التحاسب الضريبي. | 4.12 | 0.974 | 82.66% | موافق | 5 |
| مصلحة الضرائب المصرية تتفاعل مع كافة احتياجات الممولين سواء كانوا افراد أو منشآت بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية، مما يؤدي إلى تحسين جودة معلومات التحاسب الضريبي. | 4.43 | 0.745 | 88.71% | موافق بشدة | 1 |
| ضرورة قيام مصلحة الضرائب المصرية بتوعية الممولين والمنشآت التجارية والصناعية بأهمية الحصول على الفاتورة الإلكترونية من الموردين. | 3.62 | 1.142 | 72.50% | موافق | 8 |
| العلاقة بين تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وجودة معلومات التحاسب الضريبي. . | 4.16 | 0.558 | 83.30% | موافق | |
| قيمة إحصائية اختبار T | 29.137 | | | | |
| المعنوية | 0.000 | | | | |

يتضـــح من جدول (2) أن يوجد تأثير ايجابي لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وجودة معلومات التحاسب الضريبي. حيث ان قيمة اختبار T هو 29.137 وهي قيمة ذات دلالة احصائية عند مستوي معنوية اقل من 0.05 , بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.558 أي انه يوجد موافقة بدرجة كبيرة من افراد العينة علي انه يســـاعد تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي.

وجاءت في المرتبة الاولي العبارة مصلحة الضرائب المصرية تتفاعل مع كافة احتياجات الممولين ســـواء كانوا افراد أو منشـــآت بشـــأن منظومة الفاتورة الإلكترونية، مما يؤدي إلى تحســـين جودة معلومات التحاسب الضريبي بوزن نسبي قدرة 88.71% ومتوسط حسابي 4.43 وانحراف معياري 0.745 بدرجة موافقة كبيرة جدا، و تليها عبارة اســـتخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى ســـهولة المعاملات البينية بين الأطراف مما يســـاعد على تحســـين كفاءة العمل المحاســـبي للوصـــول لجودة المعلومات عن التحاســـب الضـــريبي بوزن نســـبي قدرة 87.37% ومتوســـط حســـابي 4.36 وانحراف معياري 0.757 بدرجة موافقة كبيرة، ثم عبارة تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يساهم في تخفيض وقت معالجة البيانات بالمقارنة بالفاتورة الورقية، مما يزيد من جودة معلومات التحاسب الضـــريبي بوزن نســـبي قدرة 86.14 %ومتوســـط حســـابي 4.30 وانحراف معياري 0.865 بدرجة موافقة كبيرة، ثم عبارة اســـتخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض تكاليف معالجة المعاملات المالية ويزيد من جودة معلومات التحاســـب الضـــريبي بوزن نســـبي قدرة 85.12% ومتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 0.802 بدرجة موافقة كبيرة, ثم عبارة استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى ســـهولة عمليات الفحص الضـــريبي، و عبارة إمكانية القيام بعملية الفحص الضريبي عن بعد للوصول إلى أعلى جودة لمعلومات التحاسب الضريبي بوزن نسبي قدرة 82.66 % ومتوســـط حســـابي 4.12 وانحراف معياري 0.974 بدرجة موافقة كبيرة, ثم عبارة اســـتخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى ســـهولة إعداد الاقرارات الضـــريبية، مما يســـهل الوصـــول إلى جودة معلومات التحاســـب الضـــريبي بوزن نســـبي قدرة 80.61 % ومتوســـط حســـابي 4.02 وانحراف معياري 1.063بدرجة موافقة كبيرة، وجاءت في المرتبة الاخيرة عبارة اســـتخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى ســـهولة الإجراءات الخاصـــة بربط الضـــريبية مما يؤدي إلى زيادة جودة معلومات التحاسب الضريبي، وعبارة ضرورة قيام مصلحة الضرائب المصرية بتوعية الممولين والمنشـــآت التجارية والصـــناعية بأهمية الحصـــول على الفاتورة الإلكترونية من الموردين متســـاوين بوزن نســـبي قدرة 72.50% ومتوســـط حســـابي 3.62 وانحراف معياري 1.142 بدرجة موافقة كبيرة.

## اختبار الفرض الثاني:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

جدول (3) الاحصاء الوصفي والاهمية النسبية واختبار T لعينة واحدة لمحور العلاقة بين تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

| الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية النسبية | الاتجاه | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| إن منظومة الفاتورة الإلكترونية يمكن الوصول اليها بسهولة مما يسهل عملية التبادل بين الأطراف المختلفة للمساعدة في الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر. | 4.33 | 0.840 | 86.56% | موافق بشدة | 1 |
| إن منظومة الفاتورة الإلكترونية تلائم كافة الممولين من حيث الإجراءات للمساعدة في التسجيل فيها للحد من الاقتصاد غير الرسمي للحد من الاثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر. | 4.26 | 0.838 | 85.43% | موافق بشدة | 2 |
| إن منظومة الفاتورة الإلكترونية تساعد على القيام بإجراء التحاسب الضريبي للممولين بشكل دوري وسنوي مما يؤدي إلى تقليل فرص التهرب الضريبي في مصر. | 3.82 | 1.097 | 76.50% | موافق | 6 |
| إن منظومة الفاتورة الإلكترونية تزيد من الوعي الضريبي لدى الممولين، مما يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي في مصر. | 4.01 | 1.064 | 80.40% | موافق بشدة | 5 |
| يقدم مأموري الضرائب الدعم الفني والإداري بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية للممولين بكل كفاءة وفعالية، مما يؤدي إلى تقليل فرص التهرب الضريبي في مصر. | 3.93 | 0.981 | 78.76% | موافق | 7 |
| مصلحة الضرائب المصرية تتفاعل مع احتياجات الممولين بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية، وتقديم إي مساعدات لإزالة أي معوقات، مما يساعد على الحد من التهرب الضريبي في مصر. | 4.22 | 0.867 | 84.50% | موافق بشدة | 3 |
| منظومة الفاتورة الإلكترونية يسهل استخدامها من التليفون والبريد الالكتروني للاستفادة من خدماتها في الوقت المحدد وبالشكل المطلوب بكل سهولة ويسر، وذلك مما يساعد في الحد من التهرب الضريبي في مصر. | 4.12 | 0.868 | 82.66% | موافق بشدة | 4 |
| ضرورة قيام مصلحة الضرائب المصرية بتوعية الممولين والمنشآت التجارية والصناعية بنوعية الدفاتر والسجلات المطلوب امساكها حتى لا يتعرضوا للمساءلة بتهمة التهرب الضريبي. | 3.93 | 0.981 | 78.76% | موافق | 8 |
| العلاقة بين تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر. | 4.10 | 0.531 | 82.11% | موافق | |
| قيمة إحصائية اختبار T | 29.021 | | | | |
| المعنوية | 0.000 | | | | |

يتضـــح من جدول (3) أن يوجد تأثير ايجابي لتطبيق منظومة الفاتورة الكترونية والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر حيث ان قيمة اختبارT ٢٩,٠٢١ وهي قيمة ذات دلالة احصائية عند مستوي معنوية اقل من 0.05 وبمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 0.531 أي أنه توجد موافقة بدرجة كبيرة من افراد العينة على انه يساعد تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية على الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

وجاءت في المرتبة الاولي عبارة إن منظومة الفاتورة الإلكترونية يمكن الوصـول اليها بسـهولة مما يسهل عملية التبادل بين الأطراف المختلفة للمساعدة في الحد من الاثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر بوزن نسبي قدرة 86.56% ومتوسط حسابي 4.33 وانحراف معياري 0.840 بدرجة موافقة كبيرة جدا، و تليها عبارة إن منظومة الفاتورة الإلكترونية تلائم كافة الممولين من حيث الإجراءات للمساعدة في التسجيل فيها للحد من الاقتصاد غير الرسمي للحد من الاثار السبية للتهرب الضريبي في مصـر بوزن نسـبي قدرة 85.43%ومتوسـط حسـابي 4.26 وانحراف معياري 0.838 بدرجة موافقة كبيرة, ثم عبارة أن مصلحة الضرائب المصرية تتفاعل مع احتياجات الممولين بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية، وتقديم إي مسـاعدات لإزالة أي معوقات، مما يسـاعد على الحد من التهرب الضـريبي في مصـر بوزن نسـبي قدرة 84.50% ومتوسـط حسـابي 4.22 وانحراف معياري 0.867بدرجة موافقة كبيرة, ثم عبارة منظومة الفاتورة الإلكترونية يسـهل اسـتخدامها من التليفون والبريد الالكتروني للاستفادة من خدماتها في الوقت المحدد وبالشكل المطلوب بكل سـهولة ويسـر، وذلك مما يساعد في الحد من التهرب الضـريبي في مصـر.بوزن نسـبي قدرة 82.66% ومتوسـط حسـابي 4.12 وانحراف معياري0.868 بدرجة موافقة كبيرة، ثم عبارة إن منظومة الفاتورة الإلكترونية تزيد من الوعي الضـريبي لدى الممولين، مما يؤدي إلى الحد من التهرب الضـريبي في مصر. بوزن نسبي قدرة 80.40%ومتوسط حسابي 4.01 وانحراف معياري 1.064 بدرجة موافقة كبيرة، ثم عبارة أن منظومة الفاتورة الإلكترونية تسـاعد على القيام بإجراء التحاسـب الضـريبي للممولين بشكل دوري وسنوي مما يؤدي إلى تقليل فرص التهرب الضريبي في مصر. بوزن نسبي قدرة 76.50% ومتوسـط حسـابي ٢3.82 وانحراف معياري 1.097 بدرجة موافقة كبيرة، وجاءت في المرتبة الاخيرة عبارة يقدم مأموري الضـرائب الدعم الفني والإداري بشـأن منظومة الفاتورة الإلكترونية للممولين بكل كفاءة وفعالية، مما يؤدي إلى تقليل فرص التهرب الضـريبي في مصـر، وعبارة ضرورة قيام مصلحة الضرائب المصرية بتوعية الممولين والمنشآت التجارية والصناعية بنوعية الدفاتر والسجلات المطلوب امساكها حتى لا يتعرضـوا للمساءلة بتهمة التهرب الضـريبي بوزن نسبي قدرة 78.76%ومتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 981. بدرجة موافقة كبيرة.

## الخلاصة

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، وذلك من خلال التعرف على دور جودة معلومات التحاسب الضريبي في مصر، ودورها في الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، و ضرورة استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية والتي تساعدنا في الوصول إلى جودة معلومات التحاسب الضريبي والتي لابد وان تتسم بالثقة والترابط والتناغم مع بعضها البعض، والملائمة والوقتية، والقابلة للتحقق، والموضوعية، والدقة، والقابلية للقياس، كما يجب أن تتسم هذه المعلومات بالقدرة على التنبؤ كأساس لحساب الإيرادات الضريبية وإمكانية المقارنة بين

التوقعات للإيرادات الحالية والمستقبلية وهذه المقارنات تساعد المستخدمين وصناع القرارات في مصلحة الضرائب المصرية من تحسين العمليات التي تتم مستقبلاً بحيث يتم اتخاذ افضل القرارات لتطوير العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية و الفاتورة الإلكترونية والايصال الالكتروني في مصلحة الضرائب المصرية، وتعتبر منظومة الفاتورة الإلكترونية نقلة كبيرة نحو تطوير بيئة الأعمال ورفع كفاءة سياسات الحوكمة والتحصيل الضريبي في مصر، والفاتورة الإلكترونية هي عبارة عن مستند ورقي فيه اثبات كافة معاملات بيع السلع والخدمات، ويصمم بشكل ذو مواصفات وخصائص محددة، ويتم إرساله وإعداده واستلامه عن طريق الممول أو المنشآت سواء كانت تجارية أو صناعية من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية ويتم القيام بمراجعته والتحقق من صحته من قبل مصلحة الضرائب المصرية، وتتلخص أهمية استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية للمنشآت سواء كانت تجارية أو صناعية حيث تزيد من درجة تطبيق سياسات الحوكمة والرقابة الداخلية داخل هذه المنشآت، وتساعد على تحسين سياسات الامتثال الضريبي لهذه لمنشآت، مما يؤدي ذلك إلى الوصول إلى التقدير السليم للضريبة سواء كانت ضريبة عامة على الدخل أو ضريبة القيمة المضافة والبعد عن التقدير الجزافي، وذلك من خلال معرفة مفهوم الفاتورة الإلكترونية، واهمية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية الحديثة في مصر، وأهم البيانات والمكونات التي يجب ان تتوافر في الفاتورة الإلكترونية، و توضيح اهم الشروط والاحكام والضوابط والطرق المتبعة التي يجب ان تلتزم بها المنشآت للقيام بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر، واستعراض أهم المزايا والفوائد المتوقعة من تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر، مع التوضيح بالعرض والتحليل للأثار السلبية على الخزانة العامة للدولة والمجتمع من عدم الالتزام الطوعي بالفاتورة الإلكترونية، ومعرفة مدى مساهمة منظومة الفاتورة الإلكترونية في ميكنة الاعمال الضريبية، ومدى أهمية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، وأثرها على جودة معلومات التحاسب الضريبي، وأثر جودة المعلومات المحاسبية على الحد من التهرب الضريبي، ومدى مساهمة منظومة الضريبة الجديدة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر.

## النتائج:

١- منظومة الفاتورة الإلكترونية هي نتيجة التحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية لمتابعة كافة التعاملات التجارية التي تتم في مصر لحظياً، ويتم ذلك بأحدث الاساليب التكنولوجية الحديثة وذلك للتحقق من صحة بيانات الممول أو المنشآت مصدرة الفاتورة أو الإيصال الالكتروني، كما أن منظومة الفاتورة الإلكترونية ستتيح عدد من أنواع الإخطارات التي يتم تحديدها وتنفيذها خلال مراحل تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، وذلك عن طريق عدة قنوات مثل نظام تخطيط موارد المنشأة الخاصة بالممول والبريد الإلكتروني الرئيسي لمنشأة الممول.

٢- يعتبر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية هو تطبيق يساعد الممولين والمنشآت التجارية والصناعية على إرسال جميع أنواع الفواتير، أو الايصال الالكتروني بشكل إلكتروني إلى منصة مصلحة الضرائب المصرية، حيث يتم تسجيل جميع الفواتير الإلكترونية، والايصالات الإلكترونية بعد الانضمام إلى منظمة الفاتورة الإلكترونية وسوف يكون ملزماً على الممولين والمنشآت سواء كانت تجارية أو صناعية تسجل مبيعاتهم ومشترياتهم على النظام الإلكتروني الذي يتبع النظام الإلكتروني لمصلحة الضرائب المصرية، وذلك وفقاً لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الجاري تطبيقه، حيث

أصبح النظام إجباري على كافة الممولين والمنشآت سواء كانت تجارية أو صناعية، ومن يخالف ذلك يتعرض لعقوبة عدم الانضمام للفاتورة الإلكترونية.

٣- تهدف منظومة الفاتورة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على الممولين والمنشآت التجارية أو الصناعية ضرورة الالتزام بها حتى لا تتعرض إلى عقوبة الفاتورة الإلكترونية المقررة بالقانون، وأهم هذه الأهداف:

- العمل على حماية المستهلك سواء كان نهائي أو وسيط، وضمان حقه في الحصول على سلعة أو خدمة جيدة.
- العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الممولين والمنشآت التجارية أو الصناعية في السوق المصري، وتحقيق مبدأ العدالة الضريبية، كما أن منظومة الفاتورة الإلكترونية تتماشى وتتوافق مع نقاط البيع لدى تجار الجملة والتجزئة في مصر.
- تساهم منظومة الفاتورة الإلكترونية في التكامل الالكتروني مع أجهزة البيع لدى مقدمي الخدمات الإلكترونية والممولين والمنشآت التجارية أو الصناعية في مصر من خلال تركيب أجهزة مراقبة لحركة المبيعات طرفهم.
- تساهم منظومة الفاتورة الإلكترونية في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وذلك للحد من التهرب الضريبي في مصر.

٤- قد تم تحديد عقوبة عدم الانضمام إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية كالتالي: -

- يتم القيام بفرض غرامة مالية لا تقل عن مبلغ ٢٠ ألف جنيه ولا تزيد عن مبلغ ١٠٠ ألف جنيه على كل من خالف أحكام المواد (٢٤، ٢٨، ٣٥/ فقرتين أولى وثانية، ٣٧/ فقرتين أولى ورابعة، ٣٨/ فقرات أولى وثانية وثالثة) من القانون المنظم للفاتورة الإلكترونية.
- ويعاقب المخالف بغرامة مالية لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه، وكذلك كل من لم يلتزم بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات الورقية أو الإلكترونية خلال المدة المقررة قانونًا حسب ما هو موضح بالقانون واللائحة التنفيذية المنظمة له.
- المصدرون يحرموا من صرف الدعم المالي المستحق لهم عن صادراتهم حسب برامج تشجيع الصادرات في وزارة التجارة والصناعة وذلك ووفقاً للقانون.
- لن يتمكن الممولين أو المنشآت التجارية أو الصناعية بإجراء التسويات اللازمة فى حالة لتقدمهم بإجراء تسويات بين قيمة الدعم المستحق لهم وبين قيمة الضرائب المستحقة عليهم إلى مصلحة الضرائب المصرية، والناتجة عن أنشطتهم سواء كانت تخضع للضريبة العامة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة، إلا بعد انضمامهم إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية، بالإضافة انه لم يستطيع المصدرين استرداد الضريبة على مدخلات العملية الإنتاجية المعفاة من الضرائب في صادراتهم إلا بعد التسجيل في نظام الفاتورة الإلكترونية.

٥- يوجد عدة شروط يجب أن يلتزم بها الممولين والمنشآت التجارية والصناعية على حد سواء في التسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية، وهي القيام باستخراج شهادة الختم الالكتروني، واستخدام أنظمة التكويد، وتنفيذ كافة الإجراءات اللازمة لتسجيل المنشآت بمنظومة الفاتورة الإلكترونية والقيام بتوحيد اكواد المنتجات والسلع والخدمات وذلك بالاكواد المحلية الدولية EGSأو GSI.

٦- تعتبر منظومة الإجراءات الضريبية الإلكترونية الموحدة بمثابة انعكاس وترجمة لكافة جهود دمج وتبسيط كافة العمليات التي تتم في مأموريات الضرائب من إجراءات ربط وتحصيل

الضريبية سواء على ضرائب الدخل أو ضريبية القيمة المضافة، أو ضريبية كسب العمل أو ضريبة الدمغة، وذلك على نحو يحفظ الخصوصية الفنية لكل نوع من أنواع هذه الضرائب.

٧- سوف تساعد منظومة الفاتورة الإلكترونية في تسهيل إجراءات الفحص الفني السنوي للملفات الضريبية في أقل وقت ممكن، وإمكانية انهاء المحاسبة عن بعد، بالإضافة إلى انها تساعد في تقليل الاحتفاظ بالفواتير الورقية، وتضمن أن جميع فئات المجتمع سوف يتم تحديد القيمة الضريبية العادلة لها وأنها سوف تدفع ما يستحق عليها، كما انه سوف تساعد على ادخال الاقتصاد غير الرسمي (السوق الموازي) في الاقتصاد الرسمي للبلاد.

٨- تبين أن هناك نمواً في إعداد المسجلين في قواعد بيانات الضريبة على القيمة المضافة تقدر بحوالي ١٠٪، ١١٪ لمقدمي اقرارات الضريبة على الدخل، وذلك بزيادة تقدر بحوالي ٢١٠٪ في المسجلين بقواعد البيانات الخاضعة بضريبية القيمة المضافة، وزيادة في اعداد المسجلين بمنظومة اقرارات القيمة المضافة تقدر بحوالي ١١٠٪ سنوياً، وزيادة قدرها ٣٤٪ في التحصيل غير النقدي في مصلحة الضرائب المصرية في النصف الأول من عام ٢٠٢٢م بإجمالي عدد ثلاثة ملايين عملية تحصيل الكتروني.

٩- بعض الممولين ومنشآت الاعمال يمتنعون عن أداء الضريبية وذلك لعدم ثقتهم في قدرات مصلحة الضرائب في أن المتحصلات الضريبية التي تحصل منهم سوف تعود عليهم في شكل تنمية للبلاد.

١٠- الممولين والمنشآت الملتزمون بدفع الضرائب يشعروا بعدم العدالة الضريبية وذلك لوجود الكثير من التجار والمنشآت التجارية والصناعية متهربون من التسجيل بالحصر الضريبي.

١١- بعض الممولين يقوموا بتحصيل الضرائب من عملائهم اثناء العمليات التجارية ولا يقوموا بتوريدها إلى مصلحة الضرائب مما يؤدي إلى زيادة ثرواتهم بدون وجه حق، وكذلك منهم من يمتنعون عن تسجل منشآتهم في الوحدات الضريبية التابعين لها مما يزيد من حالات التهرب الضريبي في مصر.

١٢- تبين من خلال التحليل الاحصائي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وجودة معلومات التحاسب الضريبي، وايضاً توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

## التوصيات

١- يوصي الباحث بضرورة دمج العمليات الضريبية في الأنظمة التي يستخدمها الممولين والمنشآت التجارية والصناعية في أعمالهم وانشطتهم اليومية، مما يؤدي إلى زيادة الامتثال الطوعي للممولين.

٢- يوصي الباحث بضرورة إعطاء فرصة للممولين للمناقشة عن الضرائب المستحقة عليهم سواء كانت مقدرة أو مستحقة عليهم، وإيضاح القواعد التي طبقت عليهم لتقدير هذه الضرائب.

٣- يوصي الباحث بضرورة تنمية قدرات الأصول البشرية بمصلحة الضرائب المصرية فكرياً وعلمياً وتكنولوجياً مما يساعد ذلك على تنمية مبدا الحوكمة، وحسن إدارة آليات العمل الضريبي من حصر وفحص وحجز وتحصيل.

٤- يوصي الباحث بضرورة الاستفادة من التقارير التي يحصل عليها الطرف الثالث (منشآت تقنية المعلومات الوسيطة المؤدية للخدمات الإلكترونية) للاستفادة من هذه المعلومات في معرفة تطور

حركة الأسواق لحظياً، والاستفادة الفورية من جودة المعلومات المحاسبية المنتجة للوصول إلى معلومات تحاسب ضريبي سليمة وحقيقية وعادلة.

٥- يوصي الباحث بضرورة إعادة النظر م قُبل مصلحة الضرائب في بعض الأمور التي تتعلق بالمحلات والانشطة الصغيرة التي لا يستطيعون توفير قوت يومهم من الدخول في منظومة الفاتورة الإلكترونية وذلك نظراً للفقر المحدق بهذه الأشخاص وعدم امكانيتهم المالية في مسايرة كافة المصروفات التي يتطلبها التسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية مما يؤدي إلى اغلاق مصدر رزقهم وتنمية شعور لديهم بعدم الرضا من أداء الحكومة.

٦- يوصي الباحث بضرورة تصميم نظام ضريبي متكامل يُمكن مصلحة الضرائب المصرية من ضبط المجتمع الضريبي واحكام الرقابة علية وحصره بطريقة صحيحة وبشكل دوري، وتوضيح أهمية الضريبية للمجتمع للمساعدة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وإدخال السوق الغير رسمي في السوق الرسمي للبلاد.

٧- يوصي الباحث بضرورة ادخال البيانات المالية في النظام الضريبي المصري بكل دقة حتى تتصف البيانات الصادرة منها بالمصداقية والموضوعية والشفافية والقابلة للتحقق والشمول والقابلة للمقارنة بهدف تحقيق جودة معلومات التحاسب الضريبي.

٨- يوصي الباحث بضرورة إجراء عمليات الفحص الضريبي سنوياً للإجهاز على الملفات الضريبية باستخدام الوسائل الإلكترونية وذلك للحد من خطر التقادم الخمسي وضياع حقوق الخزانة العامة، مع توعية الممولين والمنشآت سواء كانت تجارية أو صناعية بأنواع الدفاتر والسجلات الواجب الاحتفاظ بها، ونظم المعلومات المسموح لهم التعامل معها لإدخال بياناتهم المالية، وحثهم بالحصول على الفواتير الإلكترونية عند التعامل مع الموردين.

## قائمة المراجع:

### اولاً الكتب العربية:

١-الوابل، وابل علي، أسس المحاسبة، دار وابل للنشر، ٢٠٢٢.

٢-اللواتي، نسرين محمد، التحول الرقمي لمنظومة الضرائب خارطة طريق الاقتصاد المستدام، بدون ناشر، عام ٢٠٢١م.

٣-عبد الرحيم، أحمد محمد، النظم الضريبية المقارنة وأساليب التهرب الضريبي، مكتبة الرشد، القصيم، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢م.

٤-عصيمي، أحمد زكريا، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٥.

٥-محمد، رمضان صديق، التطور التكنولوجي وأثره في تطبيق القانون الضريبي، بدون ناشر، ٢٠٢٢م.

### ثانياً الدوريات العربية:

١-البشاري، مصطفى نجم، الطيب مصعب، " أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل محاسبة التنمية المستدامة"، مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٨م.

٢-الدالي، سليمان، دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي، دراسة ميدانية في مديرات المال بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السابع والثلاثون العدد الأول، ٢٠١٥م.

٣-الشيتي، حامد محمد، دراسة تجريبية للعلاقة بين موقف مراجع الحسابات من إدارة الربح، ونوع المعيار المحاسبي، والاهمية النسبية لمقدار إدارة الربح ومدى قوة حجج الإدارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول، المجلد الثلاثون، عام ٢٠٠٦م.

٤-الميهي، رمضان عبد الحميد، البسطويسي، مروة أحمد، السوداني، ايمان قضب، أثر تطبيق الفحص الضريبي الالكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠"دراسة ميدانية "، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، مارس ٢٠٢٢م.

٥-حسين، علاء علي احمد، تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، وأداء المسئولية الاجتماعية، وممارسات التجنب الضريبي، وبين خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، عام ٢٠٢٠م.

٦-خميس، حسن كامل، قياس تأثير الملكية المؤسسية في التهرب الضريبي بالعوائد المدينة دليل عملي من البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرين، العدد الأول، ٢٠١٨.

٧-دأوُد، سليمان الدالي داود، دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي_ دراسة ميدانية في مديرات المال بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الأول، ٢٠١٥م.

٨-رشوان، عبد الرحمن ومهاني، محمود " أثر الفحص الضريبي الالكتروني على رفع كفاءة أداء الإدارة الضريبية في ظل جائحة كرونا"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، تصدر عن قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠٢١م.

٩-سالم، طاهر علي، " دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة (المتعلقة) بالفحص الضريبي الالكتروني"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد السادس، العدد الأول، اكتوبر ٢٠١٥م.

١٠-سالم، نور الدين صالح عبيد، دور التحاسب الضريبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية، جامعة البحر الأحمر، العدد السادس، ديسمبر، ٢٠١٨م.

١١-سليمان، حنان الدودي، أطار مقترح لبيان الابعاد الثقافية لهوفستيد على الفجوة الضريبية: دراسة ميدانية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، الاسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد السابع، ٢٠١٦.

١٢-شحاتة، محمد موسى علي، دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، بين حتمية التغيير ونتائج التطبيق، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد السادس، العدد١، مايو- يونية ٢٠٢٠م.

١٣-شحاته، جهاد مغاوري، تطوير التشريعات الاقتصادية لمواكبة التحول الرقمي، المؤتمر السنوي السابع للجمعية العلمية للتشريع الضريبي، المنعقدة في ٣٠اكتوبر ٢٠٢٢م – فندق سميراميس- القاهرة، ٢٠٢٢م

١٤-شريف، إسماعيل عثمان،" موثوقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة كلية المجتمع، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠٢٢م.

١٥-عبد الباقي، حسين سيد حسن، العوامل المؤثرة على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر " دراسة ميدانية "، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٢م.

١٦-عبد العزيز، غريب محمد، دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الاثار السلبية للتجنب الضريبي في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني، يناير ٢٠٢٢م.

١٧-محمد، سلوى درار عوض، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركة الاتصالات STC، مجلة ريادة الاعمال الإسلامية، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٢٠م.

١٨-محمد، محمود سليمان محمـد؛ بغدادي، أحمد بغدادي أحمد، "العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة "دراسة اختبارية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، المقالة ١٦، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، ٢٠١٩.

١٩-مراد، سامي محمود، تطوير التشريعات الاقتصادية لمواكبة التحول الرقمي، المؤتمر السنوي السابع للجمعية العلمية للتشريع الضريبي، المنعقدة في ٣٠اكتوبر ٢٠٢٢م – فندق سميراميس- القاهرة، ٢٠٢٢م.

٢٠-هلال، سمير رياض، تقوية بدائل القياس في ضوء خصائص جودة المعلومات، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثالث، عام ٢٠١٣م.

## ثالثاً المراجع الأجنبية:

1-Anh Huu, et al., Determinants of E-invoice Adoption: Empirical Evidence from Vietnam, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 7 No 7, 2020.

2-Enofe ,A., Embele, K., and Obazee, E P, "Tax audit, investigation, and tax evasion ", Journal of Accounting and financial Management, vol. 5 , issue: 4, 2019.

3-Gamaralalage Hiruni, identifying barriers in e-invoicing process to increase efficiency and raise the level of automa tisation of workflows, Mister Thesis, 2020.

4-Hyung Chul Lee, Can Electronic Tax Invoicing Improve Tax Compliance? A Case Study of the Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-

Added Tax, Equitable Growth, Finance and Institutions Global Practice Group March, 2016.

5-Josef Horák et al., Electronic Invoicing Adoption within the European Union, International Atlantic Economic Society, 4 September 2020, Int Adv Econ Res (26), 2020.

6-Mirza Maulinarhadi, et al., Determinant Factors of Taxpayer Satisfaction in Using the Electronic Tax Invoice Number (E–NOFA) in the Emerging Technology Era, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 191, 2020.

7-Nguyen, A.H., Ha, H.H., & Nguyen, S.L., Determinants of information technology audit quality: evidence from Vietnam. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(4), 2020.

8-Nikmatul Laillyah and Lesta, Effectiveness of E-Billing ststem in tax payments for taxpayers, Economics development analysis journal 8 (4), 2019.

9-Philippe Caluwaerts, Towards a European electronic invoicing framework: Why businesses, service providers and consumers should switch to e-invoicing, Journal of Payments Strategy & Systems, 4 (3), 231-241 (2010).

10-Richard G, Schroeder, Myrtly Wclark, and Jack M.cathey, Accounting Theory and Analyses, john wiley &sons, inc, 2001.

11-Sanday and Ismaila, the Need for Green Companies in Nigeria: A Study of Electronic Invoicing, The African Journal of Information Systems, Volume 11, Issue 1, Article 1, January 2019.

12-Schipper,k and Vincent, L , Earnings quality, Accounting, Horizons, vol.17, supplement, 2003.

13- Uyar, A., Nimer, K., Kuzey, C., Shahbaz, M., & Schneider, F, "Can e-government initiatives alleviate tax evasion? The moderation effect of ICT", *Technological Forecasting and Social Change*, vol.166, 2021.

14-Yuh-Jzer Joung, et al., Motivations, Deployment, and Assessment of Taiwan's e-Invoicing System: An Overview, 47th Hawaii International Conference on System Science, 2014.

**رابعاً الرسائل العلمية:**

[1] - أحمد، صلاح، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠١٠م.

٢- القناوي، رقية محمود محمد، أثر استخدام الفاتورة الإلكترونية والاقرار الضريبي على جودة الفحص الضريبي والحد من التهرب الضريبي، دراسة ميدانية، رسال دكتوراة غير منشورة، كلية الجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢٢م.

## خامساً شبكة المعلومات الدولية:

1. https://www. eta.gov.eg/ar/content/e- invoice – services

٢. لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة قرارات رئيس مصلحة الضرائب المصرية والمتاحة على الانترنت في ٢٠٢٣/٢/٢٨م من خلال الروابط التالية:

https://www.eta.gov.eg/ar/content/qrarat-alalzam-bmnzwmt-alfatwrt-alalktrwnyt

https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2021 -

3. https/www.daftra.com/blog/tutorials,

راضي، أشرف، (٢٠٢٢م) ماهي الفاتورة الإلكترونية في مصر، دفتره لإدارة الاعمال؟

4. https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2021/11/21/2126844
5. al-am.com / electronic- bill- Egypt- 11- questions- answer details.
6. https://eta.gov.eg/sites/default/files/2022-09/FAQs-ETA-SYS.pdf
7. Twitter@ Tax- Egypt, Instagram@ Tax Egypt& Facebook@ Tax. Egypt .
8. https://www eta. Gov.eg /ar/content/e – invoice – services
9. https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/12/2/19231
10. https://linkitsys.com/ar.
11. https://www.youm7.com/story/2019/3/17
12. https://arabic.cnn.com/business/article/2022/03/31/electronic-receipt-egypt
13. https://ar.wikipedia.org/wiki
14. https://zatca.gov.sa/ar/E-Invoicing/Introduction/Pages/What-is-e-invoicing.aspx

## الملاحق

## قائمة استقصاء البحث بعنوان

## أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر دراسة نظرية – ميدانية

السلام عليكم – تحية طيبة وبعد:

يعد الباحث بحثا بعنوان أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر دراسة نظرية – ميدانية

ولمتطلبات استكمال الجانب التطبيقي منه نرجو من سيادتكم المساهمة في هذا البحث بإعطاء رأيكم في الموضوعات المتعلقة بالاستقصاء والمتعلقة بموضوع البحث، وذلك نظرا لما تتميزون به من كفاءة وخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتدقيق الحسابات، يسعدني ان أضع بين ايديكم هذا الاستبيان للحصول على إجابات محددة، وأحيط علم سيادتكم بأن إجاباتكم ستستخدم فقط في أغراض البحث العلمي فقط.

وتتضمن قائمة الاستقصاء جزئيين، الجزء الأول يتناول المعلومات العامة، والجزء الثاني يتناول.

١- أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي.

٢-أثر تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية على الحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

والمطلوب من سعادتكم بيان درجة موافقتكم علي كل عبارة من العبارات بوضع علامة ( √ ) امام درجة الموافقة التي تبدونها.

وقد تم تصميم هذا الاستبيان للاستفادة من الجانب التطبيقي في موضوع البحث، ونرجو تعاونكم مع خالص الشكر والتقدير.

**أولا المعلومات الأساسية والديموغرافية.**

١-الفئة:

| م | المسمى الوظيفي | توضيح الوظيفة |
|---|---|---|
| ١ | رئيس المنطقة ووكيل الوزارة | |
| ٢ | مفتش بمنطقة الضرائب | |
| ٣ | مدير عام شئون (الفحص أو الحجز أو الحصر والمعلومات بمنطقة الضرائب). | |
| ٤ | مدير عام المأمورية | |
| ٥ | مدير عام شئون (حصر ومعلومات وفحص وحجز وتحصيل وخزينة والحاسب) بمأمورية الضرائب | |
| ٦ | مراجع بشعبة (حصر ومعلومات وفحص وحجز وتحصيل وخزينة والحاسب) بمأمورية الضرائب | |
| ٧ | مأمور ضرائب بالمأمورية (حصر ومعلومات وفحص وحجز وتحصيل وخزينة والحاسب). | |
| ٨ | رئيس اللجنة الداخلية بمأمورية الضرائب | |
| ٩ | مراجع في اللجنة الداخلية | |
| ١٠ | مأمور ضرائب في اللجنة الداخلية | |
| ١١ | محاسب قانوني ومراجع الحسابات | |

٢-المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ دبلوم الدراسات العليا

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٣-الجنس:

☐ ذكر ☐ انثى

٤-العمر:

☐ اقل من ٣٠- ☐ من ٣٠-٤٠

☐ من ٤٠-٥٠ ☐ من ٥٠ فأكثر

٥-مكان العمل:

منطقة الضرائب. ( )

مأمورية الضرائب. ( )

اللجان الداخلية بالمأمورية. ( )

محاسب قانوني بأحد مكاتب المحاسبة ( )

اخري (حدد.....) ( )

٦-سنوات الخبرة:

أقل من ١٠ سنوات ( )

١١ -٢٠ ( )

٢١-٣٠ ( )

٣١-٤٠ ( )

اشكر لسعادتكم حسن تعاونكم في إتمام هذا البحث، كما يعدكم الباحث بان هذه المعلومات سوف تستخدم لأغراض.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الشكر والتقدير.

الباحث

## ثانياً الاستقصاء الخاص بفروض الدراسة

(أ): الجدول الأول يخص الفرض الأول من رقم (١) إلى رقم (8)

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية وجودة معلومات التحاسب الضريبي.

| الرقم | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يساهم في تخفيض وقت معالجة البيانات بالمقارنة بالفاتورة الورقية، مما يزيد من جودة معلومات التحاسب الضريبي. | | | | | |
| ٢ | استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى سهولة المعاملات البينية بين الأطراف مما يساعد على تحسين كفاءة العمل المحاسبي للوصول لجودة المعلومات عن التحاسب الضريبي. | | | | | |
| ٣ | استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض تكاليف معالجة المعاملات المالية ويزيد من جودة معلومات التحاسب الضريبي. | | | | | |
| ٤ | استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى سهولة الإجراءات الخاصة بربط الضريبية مما يؤدي إلى زيادة جودة معلومات التحاسب الضريبي. | | | | | |
| ٥ | استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى سهولة إعداد الاقرارات الضريبية، مما يسهل الوصول إلى جودة معلومات التحاسب الضريبي. | | | | | |
| ٦ | استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى سهولة عمليات الفحص الضريبي، وامكانية القيام بعملية الفحص الضريبي عن بعد للوصول إلى اعلى جودة لمعلومات التحاسب الضريبي. | | | | | |
| ٧ | مصلحة الضرائب المصرية تتفاعل مع كافة احتياجات الممولين سواء كانوا افراد أو منشآت بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية، مما يؤدي إلى تحسين جودة معلومات التحاسب الضريبي. | | | | | |
| 8 | ضرورة قيام مصلحة الضرائب المصرية بتوعية الممولين والمنشآت التجارية والصناعية بأهمية الحصول على الفاتورة الإلكترونية من الموردين. | | | | | |

(ب): الجدول الثاني يخص الفرض الثاني من رقم (١) إلى رقم (8)

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة الكترونية والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر.

| الرقم | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | منظومة الفاتورة الإلكترونية يمكن الوصول اليها بسهولة مما يسهل عملية التبادل بين الأطراف المختلفة للمساعدة في الحد من الاثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر. | | | | | |
| ٢ | منظومة الفاتورة الإلكترونية تلائم كافة الممولين من حيث الإجراءات للمساعدة في التسجيل فيها للحد من الاقتصاد غير الرسمي للحد من الاثار السبية للتهرب الضريبي في مصر. | | | | | |
| ٣ | منظومة الفاتورة الإلكترونية تساعد على القيام بإجراء التحاسب الضريبي للممولين بشكل دوري وسنوي مما يؤدي إلى تقليل فرص التهرب الضريبي في مصر. | | | | | |
| ٤ | منظومة الفاتورة الإلكترونية تزيد من الوعي الضريبي لدى الممولين، مما يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي في مصر. | | | | | |
| ٥ | يقدم مأموري الضرائب الدعم الفني والإداري بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية للممولين بكل كفاءة وفعالية، مما يؤدي إلى تقليل فرص التهرب الضريبي في مصر. | | | | | |
| ٦ | مصلحة الضرائب المصرية تتفاعل مع احتياجات الممولين بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية، وتقديم إي مساعدات لإزالة أي معوقات، مما يساعد على الحد من التهرب الضريبي في مصر. | | | | | |
| ٧ | منظومة الفاتورة الإلكترونية يسهل استخدامها من التليفون والبريد الالكتروني للاستفادة من خدماتها في الوقت المحدد وبالشكل المطلوب بكل سهولة ويسر، وذلك مما يساعد فلى الحد من التهرب الضريبي في مصر. | | | | | |
| 8 | ضرورة قيام مصلحة الضرائب المصرية بتوعية الممولين والمنشآت التجارية والصناعية بنوعية الدفاتر والسجلات المطلوب امساكها حتى لا يتعرضوا للمساءلة بتهمة التهرب الضريبي. | | | | | |

# The impact of applying the electronic invoice system on the quality of tax accounting information and reducing the negative effects of tax evasion in Egypt

## ATheoretical – field study

*Dr. Ahmed Saad Mohamed Abo El-Enen*

## Abstract:

This study aims to clarify the impact of applying the electronic invoice system on the quality of tax accounting information in Egypt, the study belongs to the contemporary scientific approach based on a combination of the inductive and deductive approaches, it was applied to a sample of 200 employees of the Egyptian Tax Authority and a group of accounting firms, A questionnaire tool was used to collect data and information from the study sample.

It reached a set of results, the most important of which are:

1- There is a statistically significant relationship between the application of the electronic invoice system and the quality of tax accounting information.

2- There is a statistically significant relationship between the application of the electronic invoice system and the reduction of the negative effects of tax evasion in Egypt.

## key words:

electronic invoice system, electronic invoice, Quality of tax accounting information, Reducing the negative effects of tax evasion in Egypt, The informal economy and the parallel market.